

الاستفادة من المرونة والتوافق في نظام الوقف الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة

د. أنيسة علي مقبل حسين

استاذ مساعد في الاقتصاد الدولي

email: a62283295@gmail.com

الملخص

الوقف بحكم تعريفه تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة، فهو يتضمن بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضره، وتنتظر بعين الإحسان للأجيال القادمة، فالوقف هو استثمار لمصلحة الغير أو المجتمع، وهو أيضاً استثمار للمستقبل يحفظ للأجيال القادمة حقها في الثروة حيث يستديم الوقف السابق الذي أنشأته الأجيال السابقة وتنظم اليه الأوقاف الجديدة التي ينشئها الجيل الحاضر، وبالتالي ضمان الثروة للجيلين (الجيل الحاضر والجيل القادم) وهو ما يتوافق مع التنمية المستدامة.

يبحث هذا البحث في معرفة كيفية الاستفادة من المرونة والتوافق في نظام الوقف الإسلامي الذي يمكن الوقف أن يساهم بصورة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة في عصرنا الراهن، وذلك من خلال التعريف بمختلف المفاهيم المتعلقة بنظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، والبحث في العلاقة والأهداف والترابط الوثيق بينهما، بالإضافة إلى استنباط التحديات والحلول للتنمية المستدامة وإيجاد أوجه التوافق والتشابه بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة من جهة وبين نظام الوقف الإسلامي ونظم الوقف الغربية من جهة أخرى وخلص البحث إلى أن العلاقة بين النظام الوقفي والتنمية المستدامة ضرورة حتمية متلازمة فيما بينهما، من حيث وجود توافق بين الأهداف والسمات الأساسية للوقف والتنمية المستدامة، كما أن للوقف أثر كبير في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، فالوقف هو أحد أدوات تحقيق التنمية المستدامة، كما خلص البحث إلى أن عدم انتهاز نموذج تنموي مستدام يقوم على أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد سواء في الوقت الحالي، ولا توجد حلول مستدامة تقلل من استنزاف الثروات والموارد الغير متجدده كنموذج يحتذى به، فأن الدين الإسلامي هو الذي يمكن أن يحتذى به العالم بأسره باعتباره من أوائل الداعين إلى التنمية المستدامة والدليل على ذلك هو في القرآن الكريم والأحاديث النبوية فلماذا لا يؤخذ بها، فهي الحل المستدام الأمثل لمشكلة الموارد.

الكلمات الافتتاحية:

الوقف الإسلامي، التنمية المستدامة، التوافق، العمل الخيري في النظم الغربية.

2

Taking Advantage of Flexibility and Compatibility in Islamic Waqf System for Sustainable Development

Dr. Aneesah Ali Moqbil Hussein
Assistant Professor of International Economics

Abstract:

Waqf, defined as the endowment of an asset and the dedication of its usufruct, inherently promotes productive wealth creation through present investment while safeguarding the interests of future generations. It is an investment benefiting society and a sustainable approach to wealth preservation, ensuring the rights of both current and future generations. This aligns perfectly with the principles of sustainable development, as existing endowments are sustained and new ones are established, guaranteeing wealth for both present and future generations.

This research explores how the flexibility and compatibility of the Islamic waqf system enable its effective contribution to contemporary sustainable development. It introduces key concepts related to both Islamic waqf and sustainable development, investigating their close relationship, shared objectives, and interconnectedness. Furthermore, the study identifies challenges and solutions for sustainable development, highlighting areas of convergence and similarity between the Islamic waqf system and sustainable development, as well as between Islamic and Western endowment systems.

The research concludes that the relationship between the waqf system and sustainable development is an essential and interdependent one, characterized by a strong alignment in their fundamental goals and characteristics. Waqf significantly impacts the economic and social dimensions of sustainable development, serving as a crucial tool for its realization. The study also asserts that in the absence of a sustainable development model that simultaneously achieves economic, social, and environmental development, and lacking sustainable solutions to reduce the depletion of non-renewable resources, Islam offers an exemplary framework. The Qur'an and prophetic traditions advocate for sustainable development, providing an optimal and enduring solution to resource management challenges that the world can embrace.

Keywords: Islamic Waqf, Sustainable Development, Compatibility, Western Philanthropic Systems.

المقدمة:

عرف العرب الوقف عندما رفعوا قواعد البيت بمكة، وحفروا بئر زمزم، ثم جاء الإسلام فكان من أشد ما رغب فيه بفعل الخير، وعمل البر، وبذل الصدقة الجارية التي لا تنقطع نفعها حتى بعد موت صاحبها، ويجري ثوابها على الحي والميت على حدٍ سواء.

وقد أظهر التاريخ الإسلامي علاقة الوقف بمجالات مختلفة، فهتم العلماء والفقهاء فيه بأهمية بالغة في الأبحاث والدراسات والمؤلفات خاصة وان الوقف يعد عمل خيري طلباً للثواب وسعياً للحصول على الأجر والتقرب إلى الله تعالى. وساهم الوقف في صناعة الحضارة الإسلامية والنهضة الشاملة للأمة، وأيضاً ساهم في دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي وكان أهم المقومات التنموية. إلا أن إهمال الأوقاف وسيطرت الطابع الحكومي وتدني مستويات العناية والاهتمام بالأوقاف أدى إلى انحصار دور الوقف في مختلف جوانب الحياة، وفي نفس الوقت تخلت معظم المجتمعات العربية والإسلامية عن نظام الوقف الإسلامي وبذلك فقدت هذه المجتمعات الكثير من مميزات تراثها الثقافي والديني، مما أدى إلى توقف شيوخ وتنوع الوقف. ومن جانب آخر تنامي في العقود الاخيرة عندما بدء الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة التي تدعو إلى الأنصاف مع المستقبل، بحيث أن يترك الجيل الحالي رصيماً من الموارد للجيل القادم مما ورثه، كما أن التنمية المستدامة أيضاً تهتم بتحقيق العدالة بين أبناء نفس الجيل والأجيال القادمة.

ومن خلال المقارنة بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، نجد أن نظام الوقف الإسلامي يتوافق ويتشابه مع التنمية المستدامة بشكل كبير جداً، فالوقف مثله مثل التنمية المستدامة يقوم على آليه الاستدامة والربط بين الاجيال، بالإضافة إلى أن هناك جوانب

مشتركة كثيرة بينهما.

ومن هنا يأتي بحثنا هذا ليختص في الاستدلال بالمرونة والتوافق بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على الأدلة الشرعية بنظام الوقف الإسلامي، بالمقارنة مع أدبيات التنمية المستدامة الغربية.

أهمية البحث: أن هناك علاقة وثيقة بين نظام الوقف والتنمية المستدامة من حيث أن الوقف يتسم بالديمومة لأنه يشترط فيه بقاء أصل عين المال والتصدق بثمرته، فضلاً عن أنه يقدم عن طريق الناس، ومن أجل الناس وبدون الحاجة إلى الدولة وهو ما يتفق مع الأسس والركائز الأساسية للتنمية المستدامة التي تقوم على تنمية الناس، والتنمية بواسطة الناس ومن أجل الناس ومن خلال تاريخ الوقف الإسلامي نجد أن الوقف لعب دوراً حيوياً مهماً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف العصور حيث لم يترك الوقف مجالاً إلا كان له دور فيه، وفي الوقت الراهن أصبحت الحاجة ماسة إلى تفعيل دور الوقف الإسلامي للمساهمة في توفير السلع والخدمات والوظائف المختلفة لملاء الفراغ الذي نتج عن عجز الدولة وعدم قدرتها على الوفاء بتلبية احتياجات الناس بسبب قلة الموارد المتاحة وزيادة الطلب على الحاجات المتعددة.

ونظراً لأهمية الوقف كانت الحاجة لتوضيح أهمية الوقف للتنمية المستدامة خاصة أن الاعتقاد السائد عند البعض أنه كل ما يتعلق بتنمية المجتمع يقع على اتق الدولة فقط، ولذا فإن إعادة دور الوقف يعني إعادة الدور التطوعي المؤسس لخدمة الحضارة والتقدم ولخدمة تنمية المجتمع وتطويره مما يكسبه أهمية من حيث:

١. الحاجة الملحة لأحياء دور الوقف بعد تدني مستوى المعيشة في ظل تعقيدات

المتغيرات الاقتصادية الحالية.

٢. انكماش دور الدولة تجاه سياسة الدعم وتحرير الأسعار وضعف معالجة مشكلة الفقر والبطالة وإحلال التوازن كل ذلك يؤدي إلى البحث عن مصادر تمويلية ومنها تفعيل دور الوقف الإسلامي.

٣. دعم الاقتصاد الوطني بإيجاد ديناميكية ناجحة ومستمرة تتمثل في الاستثمار في الأملاك الوقفية لتحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع.

٤. بث روح التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع. كون هذا الجانب حيوي لبناء مجتمع متماسك حيث يساهم الأفراد بشكل جماعي ويستفيدون من الموارد المشتركة والرفاه العام.

أهداف البحث: يسعى البحث الى التعريف بإمكانية الاستفادة من المرونة والتوافق في نظام الوقف الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة.
من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١. التعريف بالعلاقة بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة.
٢. دراسة مدى سعة ومرونة نظام الوقف الإسلامي في استيعاب أهداف التنمية المستدامة.
٣. بيان الى أي مدى ممكن أن يساهم ويعزز هذا التوافق والتشابه في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.
٤. تحليل امكانية التعاون بين نظام الوقف الإسلامي ونظم الوقف الغربية.

إشكالية البحث: هناك عدة تساؤلات يجيب عليها البحث وهي كالتالي:

١. هل هناك علاقة بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة؟
٢. هل يؤدي نظام الوقف الإسلامي إلى تنمية مستدامة؟
٣. ما مدى سعة ومرونة نظام الوقف الإسلامي في استيعاب أهداف التنمية المستدامة؟
٤. إلى أي مدى ممكن أن يساهم ويعزز هذا التوافق والتشابه في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة؟

أسباب اختيار البحث:

- النظرة الضيقة لدى الكثير من المجتمع المدني بأن الوقف مؤسسة دينية فقط ليس لها علاقة بالشؤون الاقتصادية، ومن خلال نقل الإشارة إلى أن نظام الوقف يحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يحقق التنمية الشاملة المستدامة.
- وجود ميل للعمل الخيري في المجتمعات الإسلامية مما يعزز الهوية الحضارية للمجتمعات.
- محاولة إعطاء صوره أوضح وأشمل لموضوع الوقف وعلاقته الترابطية والتوافقية بالتنمية المستدامة.
- ان الله تعالى أودع في الشريعة الإسلامية، عوامل الخصوبة والحيوية والثراء ما يجعلها صالحة للنماء والتجدد الذاتي، وقادرة على مواجهة مختلف التقلبات الزمانية والمكانية والبيئية فلماذا لا نستفيد من ذلك؟

صعوبة البحث: عدم توفير البيانات والمصادر الكافية خاصة فيما يتعلق بالدراسات المحلية.

الدراسات السابقة:

١. دراسة: بونجاب، ناصر (٢٠٢٣). بعنوان: الوقف الإسلامي في التنمية

المحلية المستدامة" [دور الوقف الإسلامي في التنمية المحلية المستدامة].

يهدف هذا البحث إلى تعريف الوقف الإسلامي وتحديد مساهمته في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. وقد اتبع المؤلفان المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، والمنهج التاريخي عند تقديم أمثلة من تاريخ الوقف في الحضارة الإسلامية والأنظمة المشابهة له في الغرب، والمنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين الوقف والتنمية المحلية المستدامة. وخلصت الدراسة إلى أن الوقف يعزز مقومات التنمية المحلية المستدامة، ويساهم في تحقيق أبعادها المختلفة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية).

٢. دراسة: رياض، جدار. (٢٠١٧). بعنوان: الوقف الإسلامي والتنمية

المستدامة. أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية

المستدامة، قسنطينة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالوقف الإسلامي وتحديد مساهمته في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة (الوقف الإسلامي، التنمية المحلية المستدامة)، والمنهج التاريخي عند إعطاء أمثلة عن تاريخ الوقف في الحضارة الإسلامية والأنظمة المشابهة له في الغرب، بالإضافة إلى المنهج التحليلي عند تحليل العلاقة بين الوقف والتنمية المحلية المستدامة. كانت الدراسة مكونة

من عدة أقسام تناولت المفاهيم، العلاقة، التحديات والحلول، وأوجه التوافق. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الوقف يعمل على تعزيز مقومات التنمية المحلية المستدامة، ويساهم بفعالية في تحقيق مختلف أبعادها: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

٣. دراسة: واضح، حريد. (٢٠١٧) بعنوان "آليات وصيغ مستحدثة لتنمية موارد الوقف الإسلامي وتحقيق التنمية المستدامة منشورة في مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الوقف الإسلامي كأداة مالية فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة. تم الاعتماد على منهج تحليلي واستنباطي لفحص مفهوم الوقف والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما. كانت الدراسة مكونة من مقدمة ومحاور تناولت مفهوم الوقف والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى استعراض آليات وصيغ مستحدثة لتنمية موارد الوقف. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الوقف يحقق التنمية المستدامة بطبيعته من خلال المواءمة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنها نبّهت على العديد من الآليات والصيغ المستحدثة التي يمكن للوقف أن يسعى من خلالها للإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة.

٤. دراسة: صالح، بن عمارة. (٢٠١٤) بعنوان "الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف، منشورة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، وإبراز الدور الفعال الذي تؤديه مؤسسات الأوقاف في تحقيق التنمية الشاملة

للدول، بالإضافة إلى تبيان أثر الوقف على الاقتصاد والمجتمع الجزائري من خلال عرض التجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف. تم الاعتماد على منهج وصفي تحليلي لعرض المفاهيم وتحليل التجربة الجزائرية. كانت الدراسة مكونة من عدة محاور تناولت المفاهيم النظرية للوقف والتنمية المستدامة، ودور الوقف في التنمية الشاملة، مع تركيز خاص على تجربة الجزائر في إدارة الأوقاف. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها ضرورة اعتماد كفاءات متخصصة لضمان جدية وفعالية إدارة الأوقاف الجزائرية، وتطوير أدائهم المستمر، وتعديل القوانين والتشريعات لتشجيع الوقف والاستغلال الأمثل لأمواله، إلى جانب عقد ندوات متخصصة وتوسيع معنى الوقف لدى أفراد المجتمع من خلال تسليط الضوء على تاريخه في الجزائر.

٥. دراسة: عبد الرزاق، (٢٠١٢) بعنوان: "تعزيز العالم الإسلامي من التوافق بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة". ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الدولي حول: أسس تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر.

قُدِّمت هذه الدراسة، وهي ورقة بحثية بعنوان "تعزيز موامة العالم الإسلامي بين نظام الأوقاف والتنمية المستدامة"، للدكتور عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، في المنتدى الدولي حول "أسس تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي" بجامعة قالمة، الجزائر، يومي ٣ و ٤ ديسمبر ٢٠١٢. استكشف الباحث مساهمات الوقف الخيري في المجتمع الإسلامي، مُسلِّطاً الضوء على دوره في مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقة الجوهرية والتوافق والتشابه بين الوقف والتنمية المستدامة. وخلص البحث إلى

ضرورة استفادة الدول الإسلامية من الترابط الوثيق والمواعمة بين نظام الأوقاف والتنمية المستدامة لتعزيز تطبيق التنمية المستدامة، وهو هدفٌ تسعى إليه معظم الدول الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، أوصى الباحث بتجديد الاهتمام بالوقف، وتشجيع المجتمعات المحلية على الانخراط فيه، وتحرير نظام الوقف الإسلامي من القيود البيروقراطية لاستعادة حيويته وانتشاره كما كان في الماضي. تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث ظلّ نظرياً، إذ لم يقترح الباحث حلولاً محددة تتعلق بالتنمية المستدامة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق دراستي مع الدراسات السابقة في التأكيد على الدور المحوري للوقف الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. فجميع الأبحاث، بما في ذلك دراسة (بونجاب وناصر، ٢٠٢٣)، ودراسة (رياض، ٢٠١٧)، ودراسة (واضح وحريد، ٢٠١٧)، ودراسة (صالح وبن عمارة، ٢٠١٤)، ودراسة (عبد الرزاق، ٢٠١٢)، تسلط الضوء على توافق جوهر الوقف مع مبادئ الاستدامة، من حيث ديمومة الأصول وتدفق المنافع للأجيال الحالية والمستقبلية. كما تتشارك هذه الدراسات في الإشارة إلى أهمية الوقف في تخفيف الأعباء عن الدولة، وتحقيق التكافل الاجتماعي، وتنشيط الجوانب الاقتصادية من خلال الاستهلاك والاستثمار وخلق فرص العمل.

أوجه الاختلاف وما يميز دراستي:

على الرغم من هذا الاتفاق العام، تتميز دراستي بنقطتين جوهريتين تبرزها عن الدراسات السابقة. أولاً، تركز دراستي بشكل خاص على "الاستفادة من المرونة والتوافق في نظام الوقف الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة". بينما أشارت بعض الدراسات السابقة إلى

هذا التوافق، فإن دراستي تتعمق في تحليل مدى سعة ومرونة الوقف في استيعاب أهداف التنمية المستدامة وكيف يمكن لهذا التوافق أن يعزز تحقيق متطلباتها. النقطة الثانية، والأكثر تميزاً، هي تحليل "إمكانية التعاون بين نظام الوقف الإسلامي ونظم الوقف الغربية". ففي حين أن دراسة (عبد الرزاق، ٢٠١٢) كانت هي الأقرب إلى دراستي لكنها في الطرح كانت نظرية ولم تقدم حلولاً مقترحة، فإن دراستي تذهب أبعد من مجرد الإشارة إلى التوافق بين الوقف الإسلامي والعمل الخيري الغربي. هي تسعى لتحليل كيفية الاستفادة من النظم الغربية الحديثة من حيث الآليات، والتنظيم، والحوكمة لتطوير نظام الوقف الإسلامي، مع الحفاظ على روحه الشرعية، مما يمثل إضافة نوعية لتعزيز قوة الوقف ودوره الفاعل في بناء المستقبل. هذه المقاربة التحليلية وتقديم سبل التعاون العملي هي ما يميز دراستي عن الأبحاث السابقة التي غالباً ما ركزت على الجوانب النظرية أو التجارب المحلية دون استشراف آفاق التعاون العالمي.

المنهج المتبع: تم الاعتماد في هذا البحث على أسلوب المنهج الوصفي والاستقرائي حيث أن هذا الأسلوب ملائم للأهداف المطروحة والمساعدة على الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وعرض الإطار النظري للوقف والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما ومن ثم استخدام أسلوب المنهج التحليلي للتحليل والموائمة بين أهداف الوقف والتنمية المستدامة واقتراح الحلول، ومكامن التوافق بين نظام الوقف الإسلامي ونظم العمل الخيري الغربي.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سوف نتبع الخطوات التالية في الموضوع حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث تسبقهم مقدمة وتليهم الخاتمة وتتضمن أهم النتائج التي تم

التوصل اليها مدعومة بجملة من التوصيات والاقتراحات.

ويضم البحث أربعة مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للوقف والتنمية المستدامة

المطلب الأول: ماهية نظام الوقف الإسلامي

الفرع الأول: مفهوم الوقف، مشروعيته ونشأته

أولاً: مفهوم الوقف وتعريفه

ثانياً: مشروعية الوقف ونشأته

الفرع الثاني: أهمية الوقف، أهدافه، وأنواعه

أولاً: أهمية الوقف

ثانياً: أركان الوقف

ثالثاً: أنواع الوقف

الفرع الثالث: خصائص وأركان الوقف

أولاً: خصائص الوقف

ثانياً: أركان الوقف

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة

الفرع الأول: نشأة وتطور ومفهوم التنمية المستدامة

أولاً: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة وأهدافها

أولاً: تعريف التنمية المستدامة

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

أولاً: البعد الاقتصادي

ثانياً: البعد البيئي

ثالثاً: البعد الاجتماعي

المبحث الثاني

الاستفادة من المرونة في أحكام نظام الوقف الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة:

المطلب الأول: دور الوقف الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول: دور الوقف الإسلامي في عملية التنمية الاقتصادية:

الفرع الثاني: دور الوقف الإسلامي في عملية التنمية الاجتماعية:

الفرع الثالث: دور الوقف الإسلامي في المجالات التنموية الأخرى:

المطلب الثاني: العلاقة بين الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة:

المطلب الثالث: استيعاب الوقف لمستويات متقدمة من أهداف التنمية المستدامة

المطلب الرابع: الصعوبات والحلول المقترحة للتنمية المستدامة

الفرع الأول: الصعوبات

الفرع الثاني: الحلول المقترحة للتنمية المستدامة

المبحث الثالث: التوافق والتشابه بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة والوقف

في النظم الغربية:

المطلب الأول: التوافق والتشابه بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة

المطلب الثاني: التوافق والتشابه بين نظام الوقف الإسلامي ونظم الوقف الغربية

الفرع الأول: أوجه التشابه

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

الخاتمة: وتتضمن الآتي

- نتائج البحث.
- التوصيات.

المبحث الأول

مفاهيم أساسية للوقف والتنمية المستدامة

المطلب الأول: ماهية نظام الوقف الإسلامي:

الفرع الأول: مفهوم الوقف، مشروعيته ونشأته:

أولاً: مفهوم الوقف وتعريفه:

١- مفهوم الوقف لغة:

الوقف في اللغة هو الحبس أو المنع عن التصرف، وهو مصدر وقف ثلاثي ويقال وقفت الدابة أي حبسها، ولا يقال أوقفت، لأنها لغة رديئة، وهو اللفظ الشائع عند العامة ويطلق الوقف ويراد به الموقوف، ولذا جاز جمع الوقف على أوقاف ووقوف، ويعبر عن الوقف بالحبس وقد يعبر عنه بالتسييل وكلها بمعنى واحد^(١)

٢- تعريف الوقف اصطلاحاً:

ذكر الفقهاء تعريفات مختلفة للوقف تبعاً لآرائهم في المسائل الجزئية، إلا أن أشمل تعريف للوقف هو (تحبيس الأصل وتسييل المنفعة)^(٢) والتحبيس من الحبس بمعنى المنع، ويقصد به إمساك العين، ومنع تملكها لأي سبب من أسباب التملك، والأصل هو العين الموقوفة، أما تسييل المنفعة فهو إطلاق فوائد العين الموقوفة وعائداتها للجهة المقصودة من الوقف والمعنية به^(٣).

ويمكن لنا أن نعرف الوقف بأنه يعتبر من أعمال الخير التي يلجأ اليه الشخص للتقرب

(١) عجل جاسم التشمي، أحكام الوقف الخيري في الشريعة الإسلامية، بحث مقدم إلى ندوة الوقف الخيري، هيئة أبوظبي الخيرية، الإمارات العربية المتحدة، ٢١ - ٣٠ مارس ١٩٩٥ م، ص ٣.

(٢) محمد بن عبدالله الزركشي المصري الحنبلي، شرح الزركشي على مختصر الخري، تحقيق وشرح عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين، ط١، ١٤١٠هـ، ص ٢٦٨.

(٣) منصور بن يونس البهوتي، كشف القناع على متن الإقناع، مطبعة الحكومة بمكة، ١٣٩٤هـ، ص ٤٨٩.

من الله تعالى ومرضاة عز وأجل في الدنيا والفوز في الآخرة، ويُعد الوقف من أشكال الصدقة الجارية التي يؤجر عليها العبد في حياته وبعد مماته.

والمعنى الاقتصادي للوقف هو: " تحويل الأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعياً وفردياً ". فهو إذاً عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معاً. فهي تتألف من قطاع أموال - كان يمكن للوقف أن يستهلكها، إما مباشرة أو بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية - عن الاستهلاك الآتي، وبالوقت نفسه تحويلها إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع^(١). ويمكن تلخيص المضمون الاقتصادي على النحو التالي:

الوقف لا يعني تجميد رأس المال والثروة الوطنية وحبسها عن الانتفاع الاقتصادي، بل هو مصدر اقتصادي يهدف إلى توليد دخل مستمر، يسمح بتوفير احتياجات المستهدفين في الحاضر مع تلبية احتياجاتهم في المستقبل، وأن دوام الوقف يعني الحفاظ على الرفاهية الاقتصادية للمنتفعين التي لا تتدنى مع مرور الزمن^(٢).

والوقف صدقة مالية تطوعيه دائمة تجمع بين الاستثمار والادخار، وبالتالي تزيد من الثروة الإنتاجية بصورة متتالية، وهو أداة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأبعادها الزمانية والمكانية، كما أنه يمتاز بامتداد أثره إلى ما بعد الموت، فلا يتوقف أثره بتوقف حياة الواقف، ولذلك يُعد نموذجاً مثالياً للتنمية المستدامة الذي تنتظر بعين الإحسان للأجيال القادمة.

ثانياً: مشروعية الوقف ونشأته: مشروعية ونشأة الوقف بأنه (تحببب الأصل وتسبيل الثمرة) لأن ذلك ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما أراد أن يتصدق بأرض في خيبر " أحبس أصلها، وأسبل ثمرتها"، ويأخذ الوقف

(١) منذر حنف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته وتنميته، ط١، دار الفكر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠م، ص١٧.

(٢) محمد الفاتح المغربي، اقتصاديات الوقف، دار الحنان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥م، ص١٤.

مشروعيته اعتماداً على أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية وأفعال الصحابة رضوان الله عليهم.

1- القرآن الكريم: هناك عدة آيات دلت على مشروعية الوقف رغم أنها عامة في الصدقات ونذكر من ذلك قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (٩٢) (١)

فقد رغب الشارع بالصدقات قربة إلى الله عز وجل وحث على الإنفاق من الطيب من الكسب قال تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ...." (٢)

وهناك آيات وأحاديث كثيرة تحض على الإحسان والإنفاق والخير والبر، والقرآن الكريم لم يتعرض لذكر الوقف صراحة وإنما من باب الحث على البر والإحسان والتصدق على الفقراء والمحتاجين.

2 - السنة النبوية الشريفة: وردت أحاديث كثيرة تدل على مشروعية الوقف منها:

- ما رواه أبو هريره رضى الله عنه على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا مات ابن آدم أنقطع عمله من ثلاث: صدقه جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له، (والوقف صدقه جارية، ويفصل معنى الصدقة الجارية ما ورد من عمله وحسناته بعد موته، أو علماً نشره أو ولداً صالحاً تركه أو مسجد بناه أو بيتاً لأبن السبيل بناه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه بعد الموت).

- يقول النبي صلى الله عليه وسلم (احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً واحتساباً فإن شبعه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسناً) (٣).

وقد بينت السنة النبوية أحكاماً إجمالية عامة على أن يحبس أصل الموقوف دون أن يباع

(١) سورة آل عمران الآية ٩٢.

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٦.

(٣) حسين عبد المطلب الاسرج، الوقف الإسلامي وتطور أدواته، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ١٥.

أو يوهب أو يورث، ونقل العلماء إجماع الصحابة عليه وأصل مشروعيته كما جاء في حديث ابن عمر رضى الله عنهما قال: أصاب عمر رضى الله عنه أرضاً بخيبر فأتى للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله أصبت مالاً بخيبر لم أصب مالاً قط هو أنفوس عندي منه، فما تأمرني؟ فقال: (أن شأت حبست أصلها وتصدق بها، غير أنه لا يباع أصلها، ولا يبتاع، ولا يوهب ولا يورث) قال ابن عمر: فتصدق بها عمر على ألا تباع ولا توهب ولا تورث، في الفقراء وذوي القربى والرقاب والضيف وأبن السبيل، ولجام على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقاً غير متمول منه^(١) ومن هنا نشاء الوقف الإسلامي.

الفرع الثاني: أهمية الوقف، أهدافه، وأنواعه:

أولاً: أهمية الوقف: للوقف أهمية كبيرة جداً ينبثق من كونه عمل من أعمال البر والإحسان، ويمكن حصر هذه الأهمية فيما يلي^(٢):

١. أن الوقف مصدر تمويل دائم يحقق مصالح خاصة وعامة، حيث يمكن وصفه بأنه وعاء يصب فيه خيرات البلاد والعباد، ومنبع يفيض بالخيرات على البلاد والعباد، وتحقق به مصالح خاصة ومنافع عامة.
٢. أن الوقف أوسع أبواب الترابط الاجتماعي بما ينسجه داخل المجتمع الإسلامي من خيوط محكمه في التشابك، وعلاقات قوية للترابط، يغذي بعضها البعض، وتبعث في خلايا المجتمع حتى تصير كالجسد الواحد.
٣. استمرارية الأجر والثواب وتكفير الذنوب لأن أجر الوقف لا ينقطع.
٤. استمرار الانتفاع بالوقف في أوجه الخير، وعدم انقطاع ذلك بانتقال الملكية.
٥. توفر مؤسسة الوقف المناخ الملائم لتطوير نظام المالية العامة في الإسلام.

(١) مختصر صحيح مسلم، كتاب الوقف، ١٤٠٥ هـ / ٢٦٤، متفق عليه.

(٢) ربيعه بن زيد خيرة الداوي، الصوكوك الوقفية كآليه لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية مقترحة لتمويل المشاريع الوقفية بالجزائر، المؤتمر العلمي الثاني، حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة

والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة ٢٠-٢١ ماي ٢٠١٣م، البليدة، الجزائر، ص٧.

٦. البقاء والمحافظة على المال الذي هو عصب الحياة، ما يؤمن أجزاء من المال للتوزيع على الأجيال القادمة.

٧. الإسهام في مختلف عمليات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التعليمية وغيرها مما يخفف العبء عن الحكومات وخاصة تلك التي تعاني من العجز في ميزانيتها، كما أنه يسد الفراغ الذي تتركه بعض الدول في مجال الرعاية والخدمات.

ثانياً: أهداف الوقف: الوقف عند المسلمين له عدة أهداف خيرية واجتماعية واقتصادية، منها يقصد به المجتمع ومنها يقصد به حماية الأسر وتلاحمهم وترابطهم وتعاونهم على البر والتقوى بصفتها اللبنة الأساسية للمجتمع ومنها ما يعود على الموقف نفسه من أجر وثواب يناله بنسب الوقف. ويمكن حصر أهم أهداف الوقف فيما يلي: (١).

(١) تحقيق مبدأ التكافل في الأمة الإسلامية وإيجاد التوازن المنشود فإن الله سبحانه وتعالى خلق الناس مختلفين في الصفات ومتباينين في الطاقة والقدرة، والوقف عامل من عوامل تنظيم الحياة بمنهج حميد يرفع من مكانة الفقير ويقوي الضعيف، ويعين العاجز ويحفظ حياة المعدوم، من غير مضره بالغني. وبذلك تسود الأخوة والتعاون ويعم الاستقرار والتعايش بنفوس راضية بين الناس.

(٢) يضمن الوقف بقاء المال ودوام الانتفاع به لمدة طويلة، لأن الموقوف محبوس أبداً على ما يقصد له، ولا يجوز لأحد أن يتصرف به تصرفاً يفقده صفة الديمومة والبقاء.

(٣) يستمر الوقف بالانتفاع العائد من المال المحبوس، فثوابه مستمر لموقفه حياً أو ميتاً.

(١) الزيد، عبد الله بن أحمد بن علي، أهمية الوقف وحكمه ومشروعيته، الفصل الرابع في حكم الوقف وبيان مشروعيته، مجلة البحوث الإسلامية، الإصدار من ربيع الأول جمادى الثاني لسنة ١٤١٣هـ، العدد

٣٦، ص ٢٠٩ ص ٢١٠ ص ٢١١.

- ٤) يهدف الوقف إلى أهداف أعلى وأسمى من بقية الأهداف وهو الامتثال لأمر الله تعالى بالإتفاق والتصدق والبذل في وجوه البر.
- ٥) يحقق الوقف أهداف اجتماعية واقتصادية واسعة وأغراض خيرية شاملة كدور العلم التي تعود بالنفع على المسلمين.
- ٦) يمكن للوقف أن يؤمن مستقبل الفرد ومستقبل ذريته من خلال موروث ثابت يكون له واقياً من الفقر والعوز.
- ٧) يحمي الوقف المال ويحافظ عليه من العبث والإسراف، فيستمر الاستفادة من ريعه ويدوم جريان أجره له.
- ٨) يطول الوقف مدة الانتفاع بالمال، ومد نفعه إلى الأجيال المتتابة، وبذلك يمكن للوقف إفادة الأجيال الحالية بما لا يضر الأجيال القادمة.
- ٩) يوفر نظام الوقف مصدراً مستقلاً ومستمر يساهم في تمويل كثير من الأعمال التطوعية ويكسبها قدراً كبيراً من الفعالية في المجتمع والدولة معاً.
- ١٠) يعتبر الوقف وسيلة للحصول على الأجر والثواب من الله سبحانه وتعالى وأيضاً للتكفير عن الذنوب ومحوها.

ثالثاً: أنواع الوقف: الوقف بصورة عامة ثلاثة أنواع هما:

- 1- الوقف الذري (الأهلي): هو الوقف على مصالح الأسرة من الأولاد والذرية، ثم يؤول تباعاً إذا ما انقرضت الذرية إلى وقف خيري^(١).
- 2- الوقف الخيري: هو الذي يقصد الواقف الصرف على وجوه البر، سواء كان على أشخاص معينين، كالفقراء والمساكين والعجزة أو كان على جهة من جهات البر العامة، كالمساجد والمستشفيات والمدارس، مما ينعكس نفعه على المجتمع^(٢).

(١) إبراهيم عبد الطيف العبيدي، استبدال الوقف رؤية شرعية قانونية، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩م، ص ٣٢.

(٢) سليم هاني منصور، الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية (المؤتمر الثاني للأوقاف. الصنع التنمية والروى المستقبلية)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٦م، ص ٩.

3- الوقف المشترك: هو الذي يجمع بين الوقف الأهلي والوقف الخيري، فيخصص الواقف جزءاً من خيراتهِ لأقاربه وذريته أو نفسه ويجعل جزء آخر لوجه البر العامة. والوقف النقدي أكثر قابلية من غيره لقيام الوقف المشترك، وهو اليوم أكثر ملاءمة وأهمية من الوقف الفردي كما أنه أكثر أهمية لما يوفره من موارد وأموال وقفيه تمكن من قيام المشروعات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة^(١)، التي تساعد في عجلة التنمية الشاملة المستدامة.

الفرع الثالث: خصائص وأركان الوقف:

أولاً: خصائص الوقف: يتميز الوقف بعدة خصائص ومميزات ومنها:^(٢)

(١) **ربانيه الوقف الإسلامي:** تعد هذه الخاصية من أهم الخصائص، حيث يقصد بها أن الوقف شريعة ربانية من صنع الله تعالى وليس من صنع أحد من البشر، حيث يعد الوقف من الصدقات الجارية التي أمر بها رب العالمين وحث عليها رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم.

(٢) **إنسانية الوقف الإسلامي:** اعتبر الوقف الإسلامي الإنسان الموقوف عليه هو مادته، وذلك لمكانة الإنسان العظيمة في الدين الإسلامي، حيث أن خاصية إنسانية الوقف جعلته يتجاوز المكان الجغرافي أو الانتماء الفكري في العطاء والبنل كما أنه لم يفرق في الاستفادة من خير الأوقاف بين مسلم وكافر، ذمياً كان أو عابراً سبيل.

(٣) **شمولية الوقف الإسلامي:** شمولية الوقف الإسلامي يظهر في مجالات متعددة، فلا يقتصر على الوقف في مجال دون مجال، أو جهة دون أخرى، كما أن شمولية الوقف تشمل المسلم وغير المسلم، فقد وجدت أوقاف في القديم والحديث خصصت للإتفاق على غير المسلمين لإصلاح معاشهم وأعانتهم وتأليف قلوبهم، ودعوتهم إلى الإسلام، كذلك

(١) شوقي أحمد دنيا، الوقف النقدي من أجل تفعيل دور الوقف في حياتنا المعاصرة، مجلة الوعي الإسلامي العدد ٤٤٨، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ٢٠٠٣م، ص ٩.

(٢) رفعت فتحى متولى يوسف. الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: رؤية ٢٠٣٠. مجلة الإدارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية، العدد ١٢٨ (حزيران

يتسع نظام الوقف ليشمل جميع أنواع الخير ومجالاته الدينية والدنيوية. **٤) ثبات ومرونة الوقف الإسلامي:** يظهر مجال الثبات والمرونة في الوقف الإسلامي من خلال النظر إلى مجالاته في الشريعة الإسلامية بشكل عام، فالثبات يكون في الأصول والكليات، والأهداف والغايات، والمرونة تكون في الوسائل والأساليب وفي الفروع والجزئيات، فالوقف ونظامه قائمان في بقائنا قائمان على مصادر تشريعيه أصلية ثابتة ليست من تشريع وضعي أو اجتهاد من البشر، وهذا الثبات يؤدي إلى بقاء الأوقاف وديمومتها.

٥) إيجابية الوقف الإسلامي: تظهر إيجابية الوقف الإسلامي في الشريعة الإسلامية على الفرد المسلم الباذل المتصدق، وعلى الفرد الأخذ الموقوف عليه، كذلك تظهر إيجابية الوقف على وأقع الحياة في المجتمع المسلم بشكل خاص والعالم بشكل عام. وتتمثل إيجابية الوقف على الواقف في أنه يربي النفوس على الإيثار وحب الخير للآخرين، أما إيجابية الوقف الإسلامي على الموقوف عليهم فتظهر من خلال مواساة الفقراء والمحتاجين، مما يؤدي إلى صون كرامتهم، كذلك فإن إيجابية الوقف على المجتمع تتمثل في قيام الوقف بتحقيق الأمن الغذائي والصحي والاجتماعي وتحقيق حد الكفاية للناس بحيث يجعل صفة الأمن والاستقرار مظهر من مظاهر المجتمع المسلم.

ثانياً: أركان الوقف: هناك أربعة أركان رئيسية للوقف هي: ^(١)

الركن الأول: هو الواقف وهو المحسن أو المتبرع الذي يوقف ما قدره الله عليه وهو الحابس للعين.

الركن الثاني: هو الموقوف، أي الشيء الذي حبسه أو أوقفه من مال أو عقار أو مشابه ذلك.

الركن الثالث: هو الموقوف عليه وهي الجهة المنتفعة بالعين المحبوسة كمسجد أو دار

(١) رياض، جدار. (٢٠١٧). بعنوان: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة. أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، قسنطينة. ص ٣٣

علم أوبلت لأبن السبيل أو لحفر بئر أو لشق طريق... الخ وكذلك يكون الوقف لمراكز العلم ومدارس تحفيظ القرآن حتى يدوم استمرارها وعطاؤها.

الركن الرابع: هو صيغة الوقف، ويقصد بها لفظ الوقف وما في معناه، فهناك الفاظ صريحة والفاظ كناية، اما الصريحة فهي كقولك: وقفت، جلست، سبلت، واما لفظ الكناية فهي كقولك: صدقه محرمة أو صدقه محبسه أو صدقة مؤبدة.

المطلب الثاني

المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة

الفرع الأول: نشأة وتطور ومفهوم التنمية المستدامة:

أولاً: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة: تعاني معظم البلدان من المشكلة الاقتصادية المتمثلة في التناقص بين الحاجات الإنسانية المادية اللامحدودة وبين الموارد الاقتصادية الطبيعية الكفيلة بإشباع هذه الحاجات والتي تنسم بالندرة النسبية وقابليتها للنفاذ ولا تقتصر المشكلة على استنزاف الموارد الطبيعية فقط بل بتأثير المناخ وأزمة الأخلاق والقيم على مستوى الدول، والتي تتمثل في غياب العمل المشترك نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية على الصعيد العالمي.

فتسعى كل دولة إلى تلبية احتياجات أفرادها وتسعى بالمقابل إلى الموازنة بين الموارد والحاجات، إلا أن هناك فجوة بين الموارد والحاجات في جميع الدول بدون استثناء إلا أن أعمقها وحدتها تختلف من دولة إلى أخرى بحسب درجة التقدم المادي والرفاه الاقتصادي ودرجة الثقافة في المجتمع. إلا أن أعمقها حدة في الدول النامية وبالتالي يكون ردمها أكثر صعوبة من الدول المتقدمة.

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي صحى العالم على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي أصبحت تهدد أشكال الحياة على كوكب الأرض، وهذا هو طبيعياً في ظل

إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية^(١)، وهو ما عجل بظهور مفهوم جديد للتنمية يراعي الجانب البيئي عرف باسم التنمية المستدامة، وظهر هذا المفهوم لأول مره في التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م بعنوان مستقبلنا المشترك، الذي أكد على أن التنمية يجب أن تلبي الحاجيات الملحة الحالية دون إضرار في الحاجيات المستقبلية والتوزيع العادل للثروة وتحسين الخدمات، ودون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئة. ومن خلال معرفة كيف نشأ وتطور مفهوم التنمية المستدامة كالتالي:

١. تمثل استدامة التنمية بعداً رئيسياً من أبعاد الحوار الدولي للفكر الاقتصادي حول مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجموعات الدولية وخاصة مجموعة الدول النامية، حيث بدأ هذا المحور منذ ملاحظة تدهور المناخ العالمي وزيادة حدة التغيرات المناخية في الثلاثة العقود الأخيرة من القرن المنصرم، وهذه القضية أثارت جدلاً واسعاً بعد صدور تقرير نادي روما عن حدود النمو في عام 1972م الذي نبه إلى التهديدات بنفاذ الموارد الطبيعية ونضوب مصادر الطاقة غير المتجددة^(٢).
٢. في نفس العام عقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في استكهولم التي أكدت على ضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وطالبت بأن تكون للدول النامية الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتقادي التعدي عليها، وبالتالي تضيق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.
٣. وفي عام 1980م تم الاعتراف الدولي بالربط بين البيئة والتنمية عندما نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة

(١) عثمان محمد غنيم، وماجة أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م، ص ٢١.

(٢) محمد عبد الشقيق عيسى، السياق الدولي لإشكالية الاستدامة والشروط الاساسية للتنمية المستدامة، المؤتمر الأول حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف 2008 م، ص 3.

- وثيقة الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة حيث أستخدم مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة^(١).
٤. وفي 1982 م وضع برنامج الامم المتحدة تقريراً عن حالة البيئة العالمية مبنياً على وثائق علمية وبيانات إحصائية، أكدت الخطر المحيط بالعالم من الانبعاثات الغازية التي أطلقتها الأنشطة البشرية طوال عقود عديدة، وفي نفس العام أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، والهدف منه توجيه وتقديم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، حيث يجب الأخذ في الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية^(٢).
٥. وفي 1987م قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة برئاسة رئيسة وزراء النرويج أنداك ذاك تقريراً بعنوان مستقبلنا المشترك وأشتمل التقرير على فصل كامل حول التنمية المستدامة، وتم تعريف دقيق لها، كما أكد التقرير على لا يمكن الاستمرار بالتنمية مالم يكون نمط التنمية قابلاً للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.
٦. وفي 1992 م عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية وأطلق عليه مؤتمر قمة الأرض، حيث حدد المؤتمر مجموعة من الاستراتيجيات والتدابير من شأنها الحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئياً، وأصدر المؤتمر خطة شاملة عرفت بأجندة القرن الحادي والعشرين، كما أقر صيغة اتفاقية دولية لصون التنوع البيولوجي واتفاقية دولية تتناول قضايا تغير المناخ وإطار عمل لصون الغابات وتشكيل لجنة من

(١) بدرية عبدالله العوطي، المرأة العربية في التنمية البيئية المستدامة، الملتقى العربي حول دور المرأة العربية في التنمية المستدامة ومؤسسات المجتمع المدني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر

2008ص2.

(٢) عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها: المؤتمر الأول حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستدامة للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغربي، جامعة سطيف 2008 م، ص37.

ممثلين الحكومات لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، ومن أهداف أجندة القرن الحادي والعشرين أيضاً توفير مساعدات مالية و مستدامة للدول النامية لأنها تحتاج إلى مساعدات إضافية لتغطية تكاليف آثار التعامل مع المشكلات العالمية للبيئة، ومن أجل تحقيق أفضل الأهداف للتنمية المستدامة⁽¹⁾.

7. كما أستعرض المؤتمر عن إعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية، جملة من المبادئ البيئية الانمائية من خلال 27 مبدأ، حيث يؤكد المبدأ الثالث منه على أن الحق في التنمية يجب الوفاء به بطريقة منصفة بين الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وبقر المبدأ الثامن منه أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الناس، ينبغي تقليل وإزالة الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتشجيع السياسات الديموغرافية الملائمة، في حين يؤكد المبدأ العشرون من الإعلان على أن المرأة لها دور حيوي في إدارة البيئة والتنمية، ومشاركتها الكاملة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وتم التأكيد على أهمية تعاون الدول والقطاعات الرئيسية في المجتمع في تطوير والنهوض بالتنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي⁽²⁾.

8. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد قمة دولية كل عشر سنوات لمراجعة التقدم الذي أحرزته الدول في تنفيذ ما جاء في توصيات مؤتمر قمة الأرض، ثم بعدها عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جنوب إفريقيا عام 2002 م لتقييم ما تحقق من إنجازات منذ انعقاد قمة الأرض وحث الدول على تحقيق أهداف وغايات قابلة للقياس الكمي مرتبطة بجداول زمنية، وتبنى هذا المؤتمر مواضيع أساسية لتحقيق التنمية المستدامة منها (المياه، الطاقة، الصحة، والتنوع

(1) نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003، م، ص 25 - 27.

(2) بندرية عبدالله العوطي، مرجع سابق ص 4.

البيولوجي) وإيجاد سلوكيات وأنماط في الإنتاج والاستهلاك تقلل من استنزاف الثروات الطبيعية والمساواة في الاستهلاك لتخفيف وطأة الفقر الذي يتطلب تكاتف جهود دول العالم والمجتمع الدولي بأسره لتوحيد وتنسيق كافة السياسات لمواجهة كل التحديات^(١).

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة: أرتبط ظهور مفهوم التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم وهي مشكلة الانتشار الواسع والمتزايد للفقر ومشكلة تدهور البيئة الطبيعية، نتيجة لظهور العديد من المشكلات التي باتت تهدد حياة البشر في جميع أنحاء العالم، وفي مقدمتها مشكلة التدهور الكبير والمستمر للبيئة الطبيعية ومن أهمها: مشكلة تغير المناخ والتصحر وتدهور البيئة والاحتباس الحراري ونضوب الكثير من مصادر الطاقة وبعض المشكلات الاقتصادية مثل الانتشار الواسع والمتزايد للفقر والبطالة والتضخم، وبرز مفهوم التنمية المستدامة نتيجة الارتباط الوثيق بين التنمية والبيئة.

أن التنمية المستدامة تتطلب الاهتمام ليس بالنمو الاقتصادي المادي فحسب، الذي يعرف النمو: بأنه تطور الاقتصاد من حاله إلى حاله أفضل، أي نمو الدخل القومي فقط^(٢). بل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وهو ما يتفق مع تعريفات التنمية المستدامة على أنها تغير حضاري يستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً وثقافياً، وتوظيف كل الموارد المادية والطبيعية لصالح المجتمع.

وتتضمن التنمية المستدامة التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضاره بالبيئة ولا تخضع لأي قيود غير مقبولة على طموحات الإنسان لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي. وهي إطار عام من أجل التوازن بين النشاط التنموي والنظام البيئي

(١) غادة علي موسى، مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس لإدارة البيئة: التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،

مصر ٢٠٠٧م، ص ٧.

(٢) لطفي علي، التنمية الاقتصادية جامعة القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٦٤.

الطبيعي. ويمكن القول هنا بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة متكاملة بين هذه الثلاثة الاقطاب من حيث الفعالية فيما يخص الجانب الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية والتوافق من الناحية البيئية. وانطلاقاً مما سبق يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوم جديد في الفكر التنموي لأنه لأول مرة تم دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، وبالرغم من انتشار هذا المفهوم بشكل كبير إلا انه لا يوجد له تعريف متفق عليه عالمياً للتنمية المستدامة، ولقد تعددت أنواع وأشكال التنمية، حيث تعتبر التنمية المستدامة من أحدث تلك الأنواع، وقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة مع تقاوم المشاكل البيئية والخوف من عدم استدامة التنمية للأجيال القادمة، وحظي هذا المصطلح باهتمام عالمي كبير، وبدأت معظم دول العالم السعي نحو تحقيقها، فقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 م، وهو من أجود التعريفات وأوسعها انتشاراً وشمولاً، وعُرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها: (تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم)⁽¹⁾.

وتعددت تعريفات التنمية المستدامة بسبب اختلاف مفهوم التنمية من بلد إلى آخر، حسب الرؤى المختلفة وهذا الاختلاف راجع إلى اختلاف الانتماءات الفكرية وتوجهات أصحابها، واختلاف الحقب الزمنية، ونذكر بعض من هذه التعريفات ما يلي:

- عرفها الاقتصادي روبرت سولو (Robert Solow) على أنها عدم الأضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي.
- عرفها الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة: على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.

(1) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (مستقبلنا المشترك)ترجمة كامل عارق، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧م ص ٨٣ .

- عرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة والتنمية المستدامة: على أنها التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

ويمكن لنا تعريف التنمية المستدامة: بأنها مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تطور التنمية القائمة على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وحماية البيئة بما يلبي احتياجات الأجيال الحالية واللاحقة.

الفرع الثاني: تعاريف التنمية المستدامة وأهدافها:

أولاً: تعاريف التنمية المستدامة:

" التنمية التي تهيب لرسالة استخلاف الإنسان في الأرض وتحقيق ضرورياته وتوفير حاجاته ورفاهيته في غير إسراف وبسديم في ظلها العمران وتمنع الإفساد"^(١) أو هي عملية تعددية الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية، على أن يراعي في عملية التنمية والاستجابة للحاجيات الخاصة، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة"^(٢) ويمكن لنا أن نعرف التنمية المستدامة من منظور إسلامي: على أنها هي عمارة الأرض وإصلاحها بما لا يخل بالتوازن الذي وضعه الله في الكون والحفاظ على البيئة، وعدم تجريف الموارد والحد من تعريض الأرض وما عليها للتلوث، وتأكيد عدالة توزيع الموارد وعوائد التنمية، والحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك المنافية للاستدامة.

ومن خلال ما سبق من تعريفات يمكن لنا القول إن التنمية المستدامة هي تنميه متوازنة

(١) عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م، ص ١٧٢.

(٢) نفس المرجع، ص ١٧٥.

تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك تنمية تركز على البعد الزمني المتعلقة بحياة الأجيال اللاحقة، وكما عرف باربير (Barbier) في عام 1987م التنمية المستدامة بأنها (ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأقل قدر ممكن من الاضرار والاساءة للبيئة) وبذلك يرى بأن هناك أربع سمات أساسية للتنمية المستدامة هي^(١):

أولاً: التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلاً وأكثر تعقيداً خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي (الموارد الطبيعية) وما هو اجتماعي في التنمية. ثانياً: التنمية المستدامة تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر بالعالم. ثالثاً: التنمية المستدامة ذات بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

رابعاً: لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية، ومن ذلك فإن الإطار النظري للتنمية المستدامة يتضمن مقايضات تتم بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي. فالنظام البيئي يتكون من الموارد الطبيعية ويسعى من أجل الإبقاء على عناصر الحياة الأساسية، كما يحافظ على التنوع الحيوي للكائنات والمخلوقات الحية على الكرة الأرضية.

أما النظام الاقتصادي فهو يتجه أساساً نحو تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك. والنظام الاجتماعي ويهدف إلى الإبقاء على التنوع الحضاري والثقافي ويحقق العدل الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في الحياة العامة.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين

(١) د. أحمد إبراهيم ملاوي، الوقف الإسلامي " اقتصاد وإدارة حضارة، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للأوقاف بالملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص ٧.

الثلاثة الأنظمة (البيئي والاقتصادي والاجتماعي) وتساهم في أقصى قدر ممكن من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة دون أن يؤثر أي نظام سلباً على الأنظمة الأخرى.

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة: اجتمع قادة 193 دولة من دول الأعضاء في الأمم المتحدة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقدت في نيويورك سبتمبر 2015 م لاعتماد مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة التي ستعمل دول العالم على تحقيقها خلال خمسة عشر سنة مقبلة، والأهداف التي تم تحديدها هي⁽¹⁾:

- ١- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- ٢- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ٣- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية في جميع الأعمار.
- ٤- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- ٥- تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات.
- ٦- ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ٧- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- ٨- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع ومستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- ٩- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع وتشجيع الابتكار.
- ١٠- الحد من انعدام المساواة داخل البلد وفيما بينها.

(١) أدلة التنمية البشرية وموشراتها، التحديث الإحصائي لعام ٢٠١٨ م لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ١٠٦-١٠٩.

١١- جعل المدن والمستوطنات البشرية الشاملة للجميع أمنه وقادرة على الصمود ومستدامة.

١٢- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

١٣- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره.

١٤- الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

١٥- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

١٦- تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وعلى جميع المستويات.

١٧- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة: تتمثل أبعاد التنمية المستدامة طبقاً لما ورد في خطة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تنفذها الأمم المتحدة فيما يلي^(١):

أولاً: البعد الاقتصادي: يهتم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بتحقيق استدامة نمو الدخل القومي الإجمالي من كل جوانبه النوعية والكمية، بحيث لا يكون نمو الدخل القومي الإجمالي على حساب البيئة، وأن يؤدي هذا النمو إلى استحداث المزيد من فرص

(١) عبد الرزاق، عادل عبد الرشيد. تعزيز العالم الإسلامي من التوافق بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة. ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الدولي حول: أسس تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد

الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، ٣-٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، ص ٦٦

التشغيل، بحيث لا يؤدي ذلك إلى زيادة تركيز الثروة لدى فئة معينة من أفراد المجتمع وإفقار الغالبية العظمى من أفراد المجتمع كما يجب أن يعتمد هذا النمو على قدرات المجتمع ومهاراته أكثر من اعتماده على استنزاف الموارد فهو النمو الذي يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال وداخل الجيل الواحد.

ثانياً: البعد البيئي: أن فلسفة التنمية من منظور بيئي تركز على أن الاهتمام بالبيئة أساس التنمية الاقتصادية، وذلك باعتبار أن الموارد الطبيعية أساس كل نشاط زراعي أو صناعي أو حضاري، كذلك فالبعد البيئي للتنمية المستدامة يركز على تنمية الجانب البيئي، وذلك من خلال الحفاظ على الحدود البيئية، حيث أن هناك حدود معينة لكل نظام بيئي لا يمكن تجاوز هذه الحدود من خلال الاستهلاك والاستنزاف. ففي حالة تم تجاوز تلك الحدود فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور النظام البيئي. لذلك يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة، كما يجب الحد من التلوث البيئي والحد من الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية، بالإضافة لتشجيع إقامة المشروعات المرتبطة بالطاقة النظيفة كالتقنية الشمسية وطاقة الرياح.

ثالثاً: البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، لذلك يهتم هذا البعد بتنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر وعدالة التوزيع وتوسيع نطاق الحريات السياسية والمشاركة الفعالة، حيث أن كل ذلك سيعمل على جعل أفراد المجتمع مستعدين للعطاء والتضحية والعمل الجامعي مما يزيد من عقلانية استغلالهم للموارد وتحسين نوعية حياتهم.

ويعتبر الفكر التنموي الحديث أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها، لذلك تشترط عملية التنمية المستدامة المساهمة الفعالة للأفراد والمجتمع. فالمشاركة الشعبية في تخطيط

وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيد المحلي وعلى مستوى الدولة والاقاليم، له دور كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يوفره من علاقات اجتماعية ذات ثقة عالية تسمح بإمكانية تدقيق المعلومات بين العوامل الاقتصادية بشكل أفضل مثل توفر الموارد والعمالة، وتوفير الثقة المتبادلة في المجتمع سوف تحد من الحاجة للبحث عن مصداقية المعلومات من أجل العملية التنموية وبالتالي تحد من التكاليف والروابط الاجتماعية بين كل من الأفراد والمنظمات والحكومات وبالتالي تقلل من الرقابة العامة، ويعتبر التنظيم الذاتي بين أفراد المجتمع هو أكثر كفاءة وقدرة على المحافظة على بقاء واستمرار الاستدامة في التنمية ويمكن الوصول إلى الأهداف التنموية عن طريق العمل الجماعي في الجانب الدولي والجانب المحلي المتمثل بالحكومات الوطنية، حيث لا يمكن تحقيق الاستدامة البيئية وهناك فقراء في المجتمع لأن الفقراء سيعملون على خرق القوانين بهدف تلبية احتياجاتهم.

خلاصة القول يمكن القول هنا أن نظرة الإسلام إلى التنمية المستدامة تعتمد بصورة أساسية على الجوانب المادية والمعنوية للإنسان وبمعنى آخر بشكل أوضح هو ربط حياة الدنيا بالحياة الآخرة، لأن أساس التنمية صادرة من إنسان أمن بالله رباً وبالتالي يعمل عملاً صالحاً، حيث ربط خير أعماله بقوة إيمانه، وهو ما يتم في حالة الوقف، حيث يؤمن الواقف إيماناً بالله رب العالمين، فيعمل عملاً صالحاً "أوقاف" في هذه الدنيا لتكون صدقة جارية له يوم القيامة.

المبحث الثاني

الاستفادة من المرونة في أحكام نظام الوقف الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة

المرونة خاصية ثابتة من خصائص الشريعة ولكنها تعمل في المتغيرات (الوسائل والاساليب، والفروع والجزئيات) فهي تتخذ من الثوابت قاعدة ومرتكزات، فالمرونة حصيلة حركه في إطار ثابت، فهي ليست حركه مطلقة، وليست ثبات مطلقاً. وبذلك تكون المرونة هي الحد الفاصل بين الثبات المطلق الذي يصل إلى درجة الجمود، أي أنها حركه لا تسلب التماسك والثبات ولا يمنع الحركة^(١)، ويمكن القول إن المرونة تكون في تقبل آراء الآخرين ولا يقتصر الإنسان على جانب واحد من الحق، ولا يفرض رايه على الآخرين، وتعني أن الله سبحانه وتعالى أودع في هذه الشريعة من عوامل الخصوبة والحيوية والثراء ما يجعلها صالحه للنماء والتجدد الذاتي، وقادرة على مواجهة مختلف التقلبات الزمانية والمكانية والبيئية. ويمكن لنا القول: أن المرونة هي الاستجابة الانفعالية والعقلانية الايجابية لتكيف مع الامور الحياتية القابلة للتغير.

ومن أسباب زوال الأمم السابقة أما الثبات أو المرونة المطلقة ولأن أمتنا الإسلامية هي آخر الأمم لحمل الرسالة السماوية فكان لا بد من اجتماع الثبات والمرونة فيها. كحال الكون والإنسان، فالكون ثابت في أرضة ومائه وليله ونهاره.. الخ إلا أنه مرن في جزئياته ومكوناته من الجزر والبلدان الذي تُعمر وأخرى تخرب وهو حال الإنسان الذي هو ثابت بطبيعته الجسمية والخلقية ومتغير في تفكيره ومداركه، إلا أن جوهره هو نفسه الإنسان الذي لا يصلحه إلا الأكل والشرب... الخ^(٢).

(١) الصوفي مفهوم الاصلية والمعاصرة وتطبيقاته في التربية الإسلامية، ص ١٤٠.

(٢) أحمد محمد الحنطي، الثبات والمرونة في الشريعة الإسلامية بين التجديد والانفتاح، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٢، العدد ٢، ٢٠١٥م، ص ٤١٣.

وقد تميز فقه الوقف بمرونة أحكامه مما جعله يتفاعل مع ما بلغة من علم إدارة الأعمال الحديث من تطور، ويتوفق مع نظريات التسيير الجديدة، ويستوعب ما جد به من ابتكار ومنتجات مالية متنوعة، كما أن تنوع الاستثمار يدل على ثراء فقه المعاملات ومرونته، وقابليته لاستيعاب ما يتوصل إليه الفكر البشري من علوم، خاصة في علم الإدارة والاقتصاد، والاستفادة من هذه العلوم لتحقيق المقاصد التي من أجلها شرع الوقف. فأحكام الوقف أغلبها اجتهادية تدور مع المصالح المرسلة في كل مكان وزمان، سعياً لتحقيق الاغراض التي من أجلها أنشئ وهو ما يؤدي لتطوير الوقف، وما نشهده من تراجع للموارد الوقفية اليوم، أصبح من الضروري البحث عن آليات استثمارية مبتكرة وأساليب ذات نجاعة، لتمكين أموال الوقف من تحقيق أعلى مردودية بأقل كلفة. وبما أن الإسلام هو دين الله الخالد إلى قيام الساعة، الشامل لكل مكان وزمان ولكل انسان، ونصوصه محدده بينما الحوادث ممتدة فلا بد من فتح باب الاجتهاد وإيجاد الحلول الإسلامية المناسبة بما يطرأ على الناس من مشكلات وتغيرات. ومن هنا سوف نحاول الاجتهاد في التحليل والتكيف والموائمة من خلال مفاهيم وأهداف ودور الوقف في التنمية ومفاهيم وسمات وأهداف التنمية المستدامة والعلاقة بينهما ونورد الآتي:

المطلب الأول

دور الوقف الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة

لعب الوقف دوراً فعالاً في مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المجتمعات الإسلامية، بما وفره من موارد لدعم هذه الجوانب، ولقد تراجع هذا

الدور بسبب ضعف الأمة الإسلامية نتيجة الاستعمار الخارجي والصرعات الداخلية وساعات إدارته وفقد استقلاليته وجفت موارده، واليوم تزداد أهمية إحياء هذا الدور في عالمنا الإسلامي، بسبب انخفاض في مستوى دخول الأفراد، وتفشي الفقر والمجاعة والجهل، وأيضاً تفاقم عجز الميزانية الذي يعاني منها أغلب الدول الإسلامية.^(١)

والتنمية المستدامة تتوجه إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع، وهذا ما يحققه الدور التنموي للوقف، حيث أن الوقف قد ساهم في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية، كالفقر والبطالة، من خلال توفير احتياجات الفقراء الأساسية من طعام وتعليم مجاني، ورعاية صحية، وإيضاً توفير فرص عمل.

وسنحاول من خلال هذا المحور التركيز على دور الوقف في عمليات التنمية المختلفة وإيضاً العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة بالاستفادة من وجود المرونة في الوقف وموائمه بما يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة.

كما أن تداخل الجوانب المختلفة للتنمية جعل من الصعوبة بمكان تقسيمها أو فصلها عن بعضها البعض، فكل جانب منها له تأثير مباشر على الجوانب الأخرى، فالتنمية الاقتصادية لها آثار تنموية في النواحي الاجتماعية وبيئية وكذلك التنمية الاجتماعية قد تؤدي إلى أحداث تنمية اقتصادية، وإلى إحداث آثار تنموية في مجالات أخرى أيضاً، لذا سيتم تقسيم التنمية إلى ثلاثة مجالات رئيسية: هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ومجالات تنموية أخرى.

الفرع الأول: دور الوقف الإسلامي في عملية التنمية الاقتصادية:

(١) عبد الكريم العيوني، إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية سلسلة رسائل جامعية (١١)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠١٠م، ص ٧٩

يلعب الوقف دوراً مهماً في تفعيل الدورة الاقتصادية باعتباره مورد اقتصادي يساهم في إعادة ترتيب العلاقات داخل المجتمع، وهو لا يعني تجميد رأس المال والثروة، وحبسها عن الانتفاع الاقتصادي بل هو مصدر اقتصادي مستمر يوفر حاجيات المستهدفين في الحاضر والمستقبل. ويركز مفهوم التنمية الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والاستثمار والمنفعة الكلية والأرباح والادخار... الخ ويتمثل دور الوقف في الجوانب الاقتصادية من خلال النواحي التالية: (١).

أ- يعمل الوقف على تعزيز الموازنة العامة للدولة من خلال تكفله بكثير من النفقات التي تنقل كاهل الدولة، وتعد في نفس الوقت من أهم العوامل التي ترتقي بالأمة إلى ركب الحضارة والتطور.

ب- يساهم الوقف في العملية الإنتاجية وفي تمويل التنمية وتوفير فرص عمل والتخفيف من عجز الموازنة وتنشيط التجارة الداخلية والاقتصادية والبنية التحتية في كثير من المناطق، وكذلك دوره في تخطيط المدن وأنشائها.

ت- يساهم الوقف بتوفير القروض الزراعية والتمويل بالمضاربة لبعض النشاطات التجارية والزراعية مما يساهم في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام وبالتالي استحداث فرص عمل جديدة تقلص من معدلات البطالة.

ث- يعمل الوقف على إيجاد مصادر دخل الفقراء والمساكين والعاجزين عن العمل، والأرامل والأيتام وغيرهم، مما يغطي حاجاتهم الأساسية، وهذا ما يؤدي إلى

(١) صالح، بن عمارة، (٢٠١٤) بعنوان "الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف، منشورة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية"، ص ٣٤.

تحسين مستوى المعيشة لهذه الفئات مما قد يزيد من إنتاجيتهم الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية.

ج- يساهم الوقف في تحويل جزء من الدخل من الفئات القادرة إلى الفئات المحتاجة لأن الميل الحدي للاستهلاك لدى الشرائح الفقيرة مرتفع مقارنة مع الفئات الغنية، وهذا ما يساعد على زيادة حجم الطلب الكلي على مختلف أنواع السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساعد على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة كون أن الاستهلاك يعتبر من مكونات الدخل القومي.

ح- إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء يزيد من الرفاه الاجتماعي والمنفعة الكلية في المجتمع.

خ- الوقف والسلوك الادخاري: علاقة الوقف بالادخار واضحة من خلال إطلاقه على معنى الحبس ومنع العين الموقوفة عن أنشطة التبادل في السوق، وهنا يقصد بالادخار هو حفظ الاموال الموقوفة وتخزينها وحجزها عن عمليات التداول.

د- يعمل الوقف على تنمية راس المال البشري من خلال توفير أيادي عاملة متخصصة ومتنوعة في مجالات مختلفة، بتنويعه لأشكال الوقف والجهات الموقوفة عليها.

الفرع الثاني: دور الوقف الإسلامي في عملية التنمية الاجتماعية:

يرتكز مفهوم التنمية الاجتماعية على حياة الأفراد والجماعات، ومدى المساهمة في كثير من المشكلات الاجتماعية كما يتضمن المفهوم ضرورة إحداث تغيير وتحول يترك

بصماته على حياة الافراد والجماعات، كما أن من أبرز أدوار الوقف في عملية التنمية الاجتماعية ما يلي: ^(١):

- يساعد الوقف في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وشيوع روح التراحم بين أفراد المجتمع وحمايته من الأمراض الاجتماعية التي تنشأ في المجتمعات التي تسودها روح الأنانية المادية والعنصرية الذي ينتج عنها صراعات طبقية بين المستويات المختلفة، مما يعزز روح الانتماء بين أفراد المجتمع.

- يساهم الوقف في مجال الرعاية الاجتماعية مثل توفير المدارس ودور الأيتام، وكذلك توفير الأدوات المدرسية والمأكل والمشرب لهم.

- يساعد نظام الوقف على تقليص الطبقة في المجتمع وذلك من انتقال الأفراد من طبقة اجتماعية دنيا إلى طبقة اجتماعية أعلى مثل تعليم الفقراء يساعد على رفع مستوى حياتهم الاقتصادية وبذلك انتقالهم إلى طبقه أعلى.

- يظهر الوقف حس التراحم الذي يملكه المسلم ويترجمه بشكل عملي في تفاعله مع هموم مجتمعه الكبير، مما يعزز روح الانتماء المجتمعي بين أفراد المجتمع.

- يساعد الوقف في تعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع من خلال التصديق على منابع الانحراف، فبوجود الوقف لرعاية النساء الأرامل والمطلقات يعتبر صيانة لهن وللمجتمع من سلوك درب الانحراف بسبب الحاجة.

- أوسع منافع الوقف حتى شملت غير المسلمين من أهل الذمة، حيث يجوز أن يقف المسلم على الذمي.

(١) صالح الصالحي ونوالين عماره، مرجع سابق، ص ١٥٨، وانظر: واضح، حريد، (٢٠١٧) بعنوان "البيات وصيغ مستحثة لتنمية موارد الوقف الإسلامي وتحقيق التنمية المستدامة منشورة في مجلة

الفرع الثالث: دور الوقف الإسلامي في المجالات التنموية الأخرى:

تتجلى مساهمة الوقف في مجالات تنموية عديدة نوجزها فيما يلي: (١):

- **الوقف والتعليم:** يساهم الوقف في تثقيف أفراد المجتمع نتيجة دعم دور العلم من المدارس والجامعات وأساتذتهم وطلابهم، مما يؤدي إلى رفع من أعداد المعلمين وبتخصصات مختلفة، وبذلك يرفع من درجة التحضر في المجتمع ويؤدي إلى الزيادة من درجة احترام القانون وتقليل العصبية والقبلية العنصرية.

- **الوقف والصحة:** يساهم الوقف في دعم الخدمات الصحية في المجتمع، مما يقلل من انتشار الأمراض، وبذلك يساهم في توفير بيئة صحية لأفراد المجتمع.

- **في مجال حقوق الإنسان:** يساهم الوقف في وفاء المدينين والمعسرين.

- **في مجال رعاية الغرباء والعجزة:** مثل إنشاء بيوت للطلاب المغتربين بجانب جامعاتهم يشجع انتقال الطلاب بين المدن والقرى المختلفة، وهو ما يلزم الملحقات لهذه المساكن من حمامات ومطاعم ودور للعبادة وغيرها.

ان الأوقاف وإدارتها يمكنها من أن تملك المرونة الإدارية والاجتماعية ما لا تملكه الإجراءات الحكومية الرسمية، وهذه المرونة هي ما تحتاجه برامج الرعاية بشكل عام بعيد عن الجمود الروتيني في الأنظمة المعقد.

المطلب الثاني: العلاقة بين الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة:

سيكون هذا المحور الرئيسي من البحث الذي سوف يجيبنا على السؤال التالي: هل يؤدي الوقف إلى تنميه مستدامة؟ وللإجابة على هذا السؤال لابد من استقصاء فيما إذا كانت

(١) نفس المرجع ، ص ١٥٨ .

السمات الأساسية للتنمية المستدامة التي سبق التعرض لها في هذا لبحث تتطابق مع الأهداف الرئيسية للوقف وهي كالتالي^(١):

أولاً: من سمات التنمية المستدامة أنه تهتم ببعدين رئيسيين هما بعد الموارد الطبيعية والبعد الاجتماعي فإن اهتمام الوقف بإعادة توزيع الدخل وتحسين البنية التحتية للاقتصاد وتوفير القروض لكثير من الأنشطة الإنتاجية ما هو إلا دليل واضح على اهتمام الوقف باستغلال الموارد الطبيعية وتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

ثانياً: من سمات التنمية المستدامة أنها تتوجه إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع. وهذا هو الهدف الرئيسي للوقف الذي يستهدف الفقراء والمساكين والعجزة والمعدمين من حيث توفير الحاجات الأساسية من طعام ومسكن وتعليم وغيره.

ثالثاً: من سمات التنمية المستدامة الاهتمام بتطوير الجوانب الروحية والثقافية في المجتمع، فاهتمام الوقف بتمويل المدارس والكليات ومراكز العلم ما هو إلا تعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع من خلال التضييق على منابع الانحراف، وهو أكبر دليل على اهتمام الوقف بالجوانب الروحية والثقافية في المجتمع.

رابعاً: من صفات التنمية المستدامة هي صعوبة فصل عناصرها وكثرة مؤشراتها وتداخل أبعادها الكمية والنوعية، فأن الوقف أيضاً يهتم بأبعاد كثيرة تتعلق بحياة الإنسان مثل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد الثقافي والبعد الإنساني وغيرها. كما أن جميع هذه الأبعاد متشابكة ومتداخلة بعضها كمية وأخرى نوعية ومن الصعوبة بمكان فصلها

(١) د. أحمد إبراهيم ملاوي، الوقف الإسلامي، مرجع سابق، ص ١١.

عن بعضها البعض، ويمكن القول إن العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة علاقة تداخلية تكاملية لا يمكن الفصل بينهما، وبالرغم من تعقيدات وتشابك مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن هناك أجماعاً على أنها تمثل الغاية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضراً ومستقبلاً، وبشكل عام يمكن القول إن الأهداف الرئيسية للوقف تتمحور حول السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع ضرورة الاهتمام بحقوق الأجيال القادمة المستقبلية بالعيش الكريم وهذا هو جوهر التنمية المستدامة.^(١)

المطلب الثالث

استيعاب الوقف لمستويات متقدمة من أهداف التنمية المستدامة

هذا المحور من البحث الذي سوف يجيبنا على السؤال التالي: - ما مدى سعة ومرونة الوقف في استيعاب أهداف التنمية المستدامة؟ والاجابة على هذا السؤال يمكن لنا التمحيص والتحليل والمقارنة فيما إذا كانت المستويات المتقدمة من أهداف التنمية المستدامة يمكن للنظام الوقف الإسلامي استيعابها وتحديثها وتطبيقها في عصرنا الحالي بالرغم من مرور الالاف السنين عليها ويتضمن ذلك مائة أربعة عشر هدف كالتالي^(٢):

الهدف الأول: الوقف يهدف إلى القضاء على الفقر بكل صورة واشكاله.

بما أن تحقيق العدل بين الناس مقصد من أهم المقاصد الشرعية للوقف وبالنظر إلى أثر الوقف في إعادة توزيع الدخل فإن الموقوف عليهم ينفقون بما يدر عليهم من أرباح ومنافع الاوقاف، وبهذا يتم توزيع ريع الوقف على شرائح كثيرة ومتنوعة من المجتمع كالفقراء والمساكين وطلبة العلم الخ ويتم إعادة توزيع الدخل بإعطاء جزء من الدخل

(١) د. أحمد إبراهيم ملاوي، الوقف الإسلامي، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) د. إيمان أحمد محمد خليل الهاشمي، الوقف وأهداف التنمية المستدامة، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، (ISSN: 2536- 9555).

للعاملين على الوقف بشكل أجور ومرتببات للنظار والموظفين كالمدرسين والأطباء والمزارعين وغيرهم. ومن هنا فإن الوقف يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي بفعل إعادة توزيع غلة الوقف مما يؤدي إلى زيادة الكميات المنتجة، وبالتالي زيادة فرص العمل التي تزيد من النمو الاقتصادي، ويساهم الوقف كذلك في إعادة توزيع الثروات بانتقال الملك من أيدي مجموعة من الأفراد إلى ملك الله أي عدم تركيز الثروات في يد فئة محددة من المجتمع، وقد يتدخل الإمام بتخصيص أراضي أو عقارات لمصلحة المسلمين عامة أو مصرف من المصارف وهو ما يسمى (بالأرصاء). فهذا يعد نوع من إعادة توزيع الثروات بين الأجيال المتعاقبة، ونستدل على ذلك بموقف سيدنا عمر رضي الله عنه عندما رفض تقسيم الأرض المفتوحة، ورأى أن يضع عليها الجزية خوفاً الا يجد هو والمسلمون بعد ذلك ما يسد به الثغور، أو ينفق على الذراري والأرامل، وأستدل بقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^(١) قال عمر رضي الله عنه فكانت هذه عامه لمن جاء من بعدهم، فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعاً، فكيف نقسمه لهؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسمة؟ .

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة: الوقف يهدف إلى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي لجميع الناس وتعزيز الاقتصاد الاخضر المستدام، والنصوص الشرعية كثيرة فالرسول صلى الله عليه وسلم أول من قام بوقف الحوائط السبعة التي أوصى بها مخيرق اليهودي له، حتى

(١) سورة الحشر الآية ١٠

قال الرسول: مخيرق خير يهود، وجاء أبو طلحة الأنصاري رضي الله عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكانت عنده حديقة نفيسة أسمها (بئر حاء) وسأله ما يفعل بها لينال ثواب ربه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (أجعلها في قربتك) وكذلك وقف سيدنا عثمان رضي الله عنه بئر رومه لسقيا المسلمين جميعاً. كما اشتهر المسلمون عبر التاريخ بتوفير الطعام للمحتاجين فقاموا بوقف المطاعم لتأمين المأكل والمشرب. وفي عصرنا الحالي ظهرت صور متعددة لإطعام الجائع مثل بنوك الطعام، ومؤسسات حفظ النعمة. والإطعام في تاريخ الوقف الاسلامي لا يقتصر على المسلمين وحدهم بل هو لكل جائع بغض النظر عن معتقده او لونه او جنسه، ولدور الوقف في العملية الإنتاجية فقد ذكر الفقهاء أنواع مختلفة في استثمار الأراضي الوقفية كالتأجير والمزارعة والمغارة وكلها تعمل في استصلاح الأراضي الزراعية أي استدامة الزراعة واستدامة إطعام الفئات الأضعف في المجتمع. وفي عصرنا الحالي يمكن الاستفادة من وسائل التكنولوجيا في الري والزراعة وتوفير الغذاء لجميع البشر.

الهدف الثالث: توفير الرعاية الصحية: المتتبع للوقف الإسلامي يجد أنها وفرت الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع ولعل تنوع المستشفيات (البيمارستانات) من الظواهر الشاخصة في الحضارة الإسلامية على عناية الوقف بالرعاية الصحية لأفراد المجتمع، ومنها البيمارستان المقتدري والبيمارستان العضدي في بغداد والنوري في دمشق والمنصوري في القاهرة و البيمارستان مراکش في المغرب، كما حرص المسلمون على إنشاء مستشفيات علمية تعليمية عامه ومتخصصه كالمستوصفات المتنقلة التي تكون مع الجيوش في المعارك، ومستشفيات السجون ومتخصصه بأمراض معينه كرمد والجذام

والأمراض العقلية والعجزة، وكانت توقف الأوقاف الكاملة لبناء أحياء طبيه متكاملة للخدمات والمرافق، إلى جانب النهوض والتطور في علم الصيدلة والكيمياء، وكان الأنفاق بسخاء على الطب والصيدلة. (1) وإذا أردنا اليوم أن نحقق رعاية صحية مميزة فالواجب علينا أولاً إصلاح المؤسسات الوقفية بما يناسب تطور احتياجات العصر. وتفعيل ما انتهت إليه الاجتهادات الفقهية خاصة ما أستقر عليه المجاميع الفقهية والمؤتمرات الدولية من قرارات واتجاهات لتصحيح وتفعيل الأوقاف الإسلامية المعاصرة.

الهدف الرابع: توفير التعليم: الوقف في الحضارة الإسلامية أتاح فرص التعليم بالمجان للمجتمع بكافة طوائفه، وكان للوقف فضل كبير في إنشاء المدارس والمراكز العلمية والمكتبات في سائر بلاد المسلمين، وبقائها واستمرارها على مر العصور. (2)

الهدف الخامس: عناية الأوقاف بالنساء ودور الوقف في تمكين النساء:

للمرأة في الشريعة الإسلامية منزلة سامية كبيرة فهي شقيقة الرجال، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أن النساء شقائق الرجال " وعليه فأن للمرأة من الحقوق والواجبات مساوية للرجال بما يناسب طبيعتها البيولوجية فلها الحق بالملكية الكاملة للأموال، وإدارة الأموال ولذا نجد أن أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، أول من أوقف الأوقاف كأُم المؤمنين عائشة وأم سلمة وحبيبه وصفيه رضوان الله عليهم. وفي عصرنا الحالي يمكن القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء من خلال القضاء على الاتجار، والاستغلال الجنسي، والحد من الممارسات السيئة، مثل الزواج المبكر والزواج القسري للفتيات.

(1) أحمد إبراهيم ملاوي، الوقف الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٥

(2) إيمان أحمد محمد خليل الهاشمي، مرجع سابق، ص ٧٨

الهدف السادس: دور الوقف في توفير وتسبيل سقيا الماء: ساهم الوقف بتوفير السبل والسقيا للمقيمين داخل المدن وعابرين السبيل، ويرع المسلمون في بناء المصانع والصهاريج وشق البرك وشق القنوات وحفر الآبار والترع لتوفير مياه الشرب والري. أما الآن بعد امتداد التصحر فمن الواجب على المؤسسات الوقفية الاستفادة من طرق تقنية الماء الحديثة، وتوظيفها للطاقة المتجددة والاستفادة من الذكاء الاصطناعي، وانتهاج أفضل السبل لمد شبكات المياه إلى القرى الفقيرة. (١)

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة: الطاقة من الموارد التي لا غنى عنها يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (المسلمون شركاء في ثلاث: الكلاء والماء والنار) أي أن لهم الحق في ثلاثة أشياء ولا يحق لأحد أن يبيع أو يتسلط على هذه الأشياء، فيمنع الانتفاع بها:

في الكلاء: أي شركاء في المراعي والأعشاب التي لا يملكها أحد في الأرض الموات. **والماء:** أي شركاء في مياه الأنهار والأمطار والعيون التي لم يسعى أحد في حفرها. **والنار:** أي شركاء فيما ينفع به ويستخدم للنار كالأشجار (الحطب). ويدخل معها مستحدثات العصر من النفط والغاز والفحم وما شابه ذلك، لذا عنيت الأوقاف بتوفير مصادر الطاقة بحسب أكانيات تلك العصور فوفرت إنارة الطرق والمدن والحانات ودور الأيتام والمستشفيات و.... الخ، وتوفير التدفئة في فصل الشتاء، أما هذا العصر تعددت مصادر الطاقة خاصة المستدامة منها لذا نجد بعض المؤسسات الوقفية اتجهت لاستخدام الطاقة الشمسية لتوفير المياه وبناء آبار تعمل على الطاقة الشمسية ولكنها محاولات

(١) حسين عبد المطلب الاسرج، الوقف الإسلامي وتطور أدواته، دار الفكر المعاصر بيروت ٢٠٠٠م، ص ٥

لازالت محدودة. ومن هنا ندعو مؤسسات الوقف للتوجه للاستفادة من الطاقة المتجددة وتوظيفها، وتوفير النفقات الازمه لمؤسسات الوقف، وإيجاد فرص عمل كثيرة ومتنوعة للفقراء، بإمكان هذه المؤسسات فتح قنوات للبحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة لتوفيرها بأقل تكلفه ممكنة.

الهدف الثامن: تنمية راس المال الاجتماعي وإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود:

قام الوقف الإسلامي بأثناء المدارس والجامعات والمستشفيات والمساجد والمكتبات ودور الأيتام والعجزة وبناء الجسور وخزانات المياه واستراحات الطرق ودور الضيافة و... الخ لاشك أن العمل على تحقيق راس المال الاجتماعي بهذا التنوع والانتساع يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مضطرد ويزيد من فرص العمل وبالتالي تضيق فجوة البطالة، كما أن تحسين البنية التحتية وتطويرها يساعد على تهيئة الظروف المناسبة لزيادة الاستثمار المحلي والخارجي، فالاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات مما قد يحسن الميزان التجاري للدولة. كما وأن تدفق الأموال الاجنبية بهدف الاستثمار يساهم في تحسين ميزان المدفوعات. (١)

الهدف التاسع: مساهمة الوقف في تحقيق التنمية الصناعية: تنوعت الصناعات الوقفية في الحضارة الإسلامية وانتشرت لسد احتياجات المشاريع الوقفية المتنوعة كصناعات الأسلحة الحربية والأدوية والمعدات الطبية، وصناعة الورق والتجليد، وصناعة السجاد، والقناديل والبخور، وصناعة مستلزمات مواد البناء والتشييد. كما ساهمت الاوقاف في عصرنا الحاضر في قيام مصانع متكاملة وحديثة ويتمويل كبير من أموال

(١) إيمان أحمد محمد خليل الهاشمي، مرجع سابق، ص ٧٩

الوقف مثل تأسيس شركات إنتاجيه وصناعيه مع غيرها، وأيضاً شراء أسهم لبعض الشركات الصناعية التي تقوم بنشاط حيوي في المجتمع مثل صناعة الحديد والصلب والأغذية المحفوظة والالبان، وأيضاً الاستثمارات في قطاعات الصناعات الغذائية والزراعية والتكنولوجية المتقدمة.

الهدف العاشر: الوقف يحقق الأمن بأبعاده النفسية والاجتماعية والاقتصادية:

قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(١)، الوقف يساعد على نشر الأمن النفسي والاجتماعي ونشر روح المحبة بين أفراد المجتمع الذي يتعاون أفراده من الأغنياء بكفاية الفقراء بسد جوعهم وعطشهم وتأمين سبل الحياة الكريمة لهم وبتوفير فرص عمل للقادرين منهم مما يساهم في حماية المجتمع من الأمراض الاجتماعية المدمرة (كالأنانية والجشع والحقد والعداوة)، مما يقلل من الجريمة والاعتداء على ممتلكات الآخرين نتيجة الفقر والحرمان، وتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال شمول الاستثمار للأشطة الضرورية للمجتمع.

والوقف يحقق الأمن الاقتصادي بزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاية الاقتصادية في تخصيص موارد المجتمع، مع تشغيل هذه الموارد والعمل على مواجهة البطالة وتحقيق التوازن بين الفرد وحاجاته، والمجتمع ومتطلباته، وبزيادة الاستثمار الزراعي والصناعي والتجاري مما يؤدي إلى توفير السلع واستقرار السوق.^(٢)

الهدف الحادي عشر: الوقف يساهم في صيانة الحريات وحفظ الكرامة الإنسانية.

حث الإسلام المسلمون إلى تحرير العبيد وحفظ كرامتهم الإنسانية ونيل حرياتهم، ووجههم

(١) سورة البقرة، الآية ٢٧٤.

(٢) حسين عبد المطلب الاسرح، مرجع سابق، ص ٦٣.

إلى إطلاق سراح المأسورين وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " العاني يعني الأسير وأطعموا الجائع، وعالجوا المريض". ومفهوم الحرية في الإسلام مفهوم واسع لا يقتصر على فك الرقاب وأطلاق سراح الأسرى وتحرير العبيد بل يتعدى هذا كله ليشمل تحرير كافة شرائح المجتمع من الجهل والضعف والعجز والغرم لما له من أثار على تقييد الأنسان وكبت حريته وقتل إرادته وهمته بشكل عام.

الهدف الثاني عشر: الدور البيئي للوقف: أمرنا الإسلام بالحفاظ على البيئة وهي المكان المحيط بالإنسان وتشمل الحيوانات والنباتات والماء والهواء والتربة والتضاريس الطبيعية، وعن معاذ بن جبل عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (إتقوا الملاعن الثلاثة: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل) وتوعد الله بالطرد من رحمته لمن يفرغ فضلاته في موارد ومصادر المياه مثل الابار والأنهار فتتلوث المياه. اما قارعة الطريق فلا يجب وضع مخلفات الأنسان وبرازه على الطرقات والشوارع حفاظاً على البيئة وصون حقوق الناس لينعموا ببيئة جميلة خالية من التلوث، وفي عصرنا اليوم أنتشر التلوث وأختل التوازن البيئي مما يزيد من مسؤوليات الدولة في الحفاظ على البيئة، كما أن مؤسسات الوقف معنية في الحفاظ على التوازن البيئي بالتشجير للحماية من التصحر، ويمكن استعمال أموال الوقف في إعادة تدوير النفايات، ومد شبكات الصرف الصحي، والاستفادة من الطاقة المتجددة للحد من انبعاث الكربون الذي يلوث الغلاف الأرضي، وهذا كله من أجل الحفاظ على البيئة. (1)

الهدف الثالث عشر: محور المناخ والمحيطات والتنوع البيولوجي والمحافظة على

(1) إيمان أحمد محمد خليل الهاشمي، مرجع سابق، ص ٧٩

النظام الإيكولوجي: يمكن للوقف المساهمة في هذا المحور من خلال إنشاء منصات الكترونية ومنابر إعلامية على توعية الناس بأضرار التلوث البري والبحري والجوي، وضرورة العمل والتعاون المشترك مع القطاع الحكومي والمجتمع المدني للحد من التغير المناخي والتلوث البيئي وحماية البحار والمحيطات من النفايات بكل صورته، ووقف إزالة الغابات وحماية الأرض من التصحر، وعليه يمكن للمؤسسات الوقفية أن تبتكر برامج وقفية من شأنها الحفاظ على النظم البيئية والايكولوجية البرية والمائية وذلك بالتوجه إلى الاقتصاد الاخضر والطاقة النظيفة والمتجددة وتخفيف الاعتماد على الوقود. وإنشاء مزارع عمودية ومائية ومستدامة لتوفير الاحتياج الإنساني للغذاء وتنقية المياه وأيضاً تشجيع الزراعة السمكية للحفاظ على المحميات البحرية والصيد الجائر والغير قانوني، إضافة إلى ذلك يجب وضع قوانين صارمه ومشددة لردع المخالفين، هذا على المستوى المحلي، أما على المستوى الخارجي فيمكن إنشاء صناديق وقفية استثمارية تعمل على التصدي للتغير المناخي وأثرة وحماية التنوع البيولوجي، والمحافظة على النظام الإيكولوجي.⁽¹⁾

الهدف الرابع عشر: محور الاستهلاك والإنتاج المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة: إن الفكر الاقتصادي الإسلامي مبني على الاستدامة والوقف باعتباره تشريع منبثق عنه قائم على الاستدامة وتحقيق التوازن بين الاستهلاك والانفاق. والبعد عن الاسراف في الاستهلاك وتجاوز حد الاعتدال في الإنتاج والتزام الاقتصاد في الاستهلاك والطاقة مع الحفاظ على موارد الأرض وعدم إهدارها.

(1) نفس المرجع السابق، ص ٨٠

ويمكن تحقيق ذلك بالإدارة المستدامة للمدن والمستوطنات البشرية والاستهلاك الكفؤ للموارد الطبيعية. فمثلاً يمكن إدارة النفايات من خلال تقليلها أولاً والتخلص منها عبر تدويرها، وتعزيز ممارسات الشراء والاستهلاك والإنتاج المستدام، ومن المشاريع الوقفية الواعدة في هذا المحور مشروع إعادة تدوير النفايات وجميع مشاريع الاستدامة الاقتصادية المتنوعة (الزراعية والسكية والحيوانية والصناعية). ولتحقيق هذه الأهداف يجب نشر ثقافتنا الإسلامية في بيوتنا أولاً ومجتمعنا بعدم الإسراف والعدل والوسطية في الأنفاق الاستهلاكي وأيضاً نشر ثقافة الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج من خلال المنابر الفقهية والثقافة الالكترونية والمراكز الإعلامية، ومن خلال ما سبق تقديمه يتضح لنا أن الأهداف الأساسية للوقف الإسلامي تسعى إلى تحقيق التكامل والتضامن بين مختلف طبقات المجتمع بتوفير موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بهدف تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة للعيش حياة كريمة، وهو ما يعتبر المضمون الجوهرى التي تقوم عليه التنمية المستدامة، وهو ما يؤكد مدى تجذير العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة، ويمكننا القول أن الوقف عملية أصيلة تتبع من أرادة ذاتية من الموقفين الذي يعتبر أحد أهم صور الصدقة الجارية، وله أثار إيجابية ومؤثرة وفاعله على تنمية المجتمع في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والإنسانية والبيئية، مما يحقق التنمية المستدامة، وهو ما تم أثباته في كيفية الاستفادة من مرونة واحكام الوقف وموائمته مع سمات وأهداف التنمية المستدامة وبالتالي تحديثه بما يواكب التطور التكنولوجي في عصرنا الحالي، بالإضافة إلى الاستفادة من التوافق والتشابه

الكبير بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة في النظم الغربية، الذي يعزز في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.^(١)

المطلب الرابع: الصعوبات والحلول المقترحة للتنمية المستدامة:

الفرع الأول: الصعوبات: ان أنماط الحياة المتميزة بالإسراف والهدر التي يتبعها الكثير من الناس ما هي إلا مؤشر على نهب وتدمير الأرض، فالنزعة الاستهلاكية الحالية التي يتسم بها نمط حياتنا الحالية هي وصفه لتدمير النظم البيئية والكائنات الحية مما يؤدي إلى خروج البيئة عن توازنها، وبالإضافة إلى ذلك أن الإنسان المعاصر ينظر إلى ظواهر الحياة على أنها كيانات فردية منفصلة وبالتالي لا يهتم بالكيانات الأخرى، ولا يدرك العلاقة المعقدة بين هذه الظواهر.^(٢) وباسم تحقيق التنمية والنمو يقوموا بتدمير الجبال لبناء الجزر والمدن، وملاء البحار بالسموم والنفايات، وتستنفد الأرض من كنوزها... الخ فتتفاعل الطبيعة مع هذا الفساد فتحدث الفيضانات والجفاف والتصحر وانقراض الكائنات الحية وتغير المناخ، ومن هنا فأن التنمية المستدامة تواجه صعوبات وتحديات كبيرة نورد منها ما يلي:^(٣)

١- يقوم نظام الاقتصاد الرأسمالي على مبدأ الاستهلاك مما يجعل الأمر يزداد سوءاً، حيث تقوم وسائل الإعلام بالترويج للإفراط في الاستهلاك باعتباره وسيلة لبلوغ السعادة، ومن هنا يزداد سرعة مقدار الاستهلاك بالتسارع العظيم لتمويل متزايد في استخدام السلع والخدمات والطاقة.

(١) ياسر عبد الكريم الحوراني، تجربة الوقف في إطار عالمي، مجلة أوقاف السنة الرابعة، العدد ٦، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م. الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ص ١٢٢

(٢) عبد الكريم العويني، إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية سلسلة رسائل جامعية (١١)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠١٠م. ص ٩٧

(٣) بونجاب، عادل، وهاجر سي ناصر. "الوقف الإسلامي في التنمية المحلية المستدامة". مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ٣٤، العدد ٣ (فبراير ٢٠٢٣): ١٤٧١-١٥١٥.

دوى: ١٠.٣٧١٣٨/١٠٣٧١٣٨. emirj.v34i3.827

٢- أن المعونات الخارجية المقدمة للدول الفقيرة حيث يرافقها دائماً زيادة الدعم الخارجي وهو ما يؤدي استمرارية زيادة نسبة الفقر، مما يجعل التساؤل عن (العلاقة بين العقلانية الاقتصادية والأساس النظري).

٣- لا يوجد معايير لقياس الاستدامة (أي عدم وجود مقاييس أو مؤشرات موضوعية وواقعية لقياسها).

٤- عدم التوازن البيولوجي الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة.

٥- عدم تقديم البلدان الصناعية المتقدمة أي نموذج جيد للتحويل إلى الاستدامة.

٦- تحديات الأمن والسلام التي يقتضي وجود حكومات ومؤسسات وطنية متماسكة وفاعله وقادره على وضع الخطط وتنفيذها، للأسف الشديد دولنا العربية والإسلامية في غالبيتها دول مفككة ومتأثرة بالنزاعات والحروب.

ومن خلال هذه التحديات والصعوبات التي تواجه التنمية المستدامة يمكن القول بأنه على الرغم من حداثة المصطلح في الفكر الرأسمالي إلا أن هذا المفهوم ليس بجديد على الإسلام والمسلمين، فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة ووضعت الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل استمرارها صالحة للحياة إلى أن يأتي أمر الله.

ومن الجدير ذكره أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولاً وأكثر إلزاماً، فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب الاتم بمعزال عن الضوابط الدينية والاخلاقية، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمرارها، والمقصود من ذلك أن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة

تعنى بالنواحي المادية جنباً إلى جنب النواحي الروحية والخلقية، فلا تقتصر التنمية المستدامة على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيوية وحدها وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة، بشكل يضمن تحقيق التوافق بين الحياتين، وجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى الحياة الآخرة.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة للتنمية المستدامة: نظراً لإسراف وهدر الموارد الطبيعية وتهديد الحياة على كوكب الأرض نتيجة الاستهلاك الغير عقلاني للبشر يمكن اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساعد من عدم هدر الموارد الطبيعية وبالتالي تبديد المخاوف من تهديد الحياة على الأرض ومنها ما يلي:

١- الحد من الإفراط في الاستهلاك من الموارد الطبيعية، خاصة في الدول المتقدمة مما يعكس مستوى قياسي من الاستهلاك لدى السكان في الدول الصناعية مقابل نظيرتها في الدول النامية.

٢- الاستخدام العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية وذلك من خلال خفض مستوى الاستهلاك المبدد للطاقة، عن طريق تغيير أنماط الاستهلاك التي يهدد التنوع البيولوجي مثل استهلاك المنتجات الحيوانية المهدة بالانقراض.

٣- معالجة مشكلات التلوث العالمي من طرف الدول المتقدمة باعتبارها المتسببة بنسب عالية ولديها كافة الامكانيات المالية والتقنية والبشرية باستخدام تكنولوجيا أنظف.

٤- تقليص تبعية البلدان المتقدمة باعتبار الأولى متخصصة في السلع والخدمات المكثفة لعنصر العمل والثانية المكثفة لعنصر رأس المال الذي يعكس صادرات

وواردات كل منهما.

٥- المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المداخل، ومكافحة ظاهرة البطالة من خلال اتباع سياسات تشغيل فعالة.

٦- تحديد أولويات الحكومات والحد من الإنفاق العسكري.

٧- التحكم في النمو الديمغرافي لأنه يحدث ضغوط على الموارد وعلى قدرة الحكومات لتوفير السلع والخدمات.

٨- توزيع السكان بشكل متوازن بين مختلف المناطق الحضرية والريفية.

٩- حماية المناخ من الاحتباس الحراري بما يكفل عدم تغيير أنماط سقوط الأمطار، وزيادة مستوى سطح البحر، وزيادة الأشعة فوق البنفسجية بغرض زيادة فرص الأجيال القادمة للمحافظة على استقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائية.

١٠- المحافظة على الأراضي الزراعية من التوسع العمراني والتصحر.

١١- استعمال تكنولوجيا أنظف في كل المجالات خاصة في المناطق الصناعية للدول النامية.

١٢- تكثيف أنشطة البحث والتطوير من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد اساليب وطرق للبقاء والاستدامة.

ومن خلال ما تقدم من حلول مقترحة نلاحظ أن كلها تشير إلى الاتزان في الكون ، والتوازن نلاحظه في الكون ونظامه، وفي خلق الإنسان ومكوناته ، فخالق الكون هو خالق الإنسان وهو منزل القرآن ومشرع الأحكام لقوله تعالى ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ

المِيزَانَ (٧) أَلَّا تَطْغَوْا فِي المِيزَانِ (٨) وَأَقِيمُوا الوُزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُحْسِرُوا المِيزَانَ (٩) ﴿١﴾ فالكون كله يتحرك بميزان ومحكوم بميزان فكل الافلاك تسبح دون اصطدام فإذا أردنا أن تستقيم أمورنا الاختيارية فلننظر إلى الأمور الاجبارية المسيرة كالكون حولنا فإذا عدلنا في أمورنا الاختيارية تستقيم أمورنا في حياتنا كلها، فالعدل أساس العمران والظلم يخرب العمران. فالكون كله جماد ونبات وحيوان وأنسان قائم على التوازن، فالله خلق الأنسان بأحسن صورة منتصب القامه متناسب الجسم أي سوي الأعضاء وبالتالي لو أنحرف عضو عن موضعه المناسب لأختل توازنه وذهب حسنه، فالتوازن هو قانون في الطبيعة كلها فلا بد أن يكون الإنسان متوازناً لأنه أحد أهم عناصر هذا الكون ولذلك سخر الله له كل الأكوان ليقوم بمهمته في تعيير الكون وفق قيم الاستخلاف التي أشار إليها القرآن الكريم إلى تحقيق التوازن في الجانبين المادي والروحي معاً. (٢)

يعتبر مفهوم الفطرة في الدين الإسلامي أو التوازن في الطبيعة فكره رئيسية في المنظور الإسلامي وبالتالي فإن كل شيء على الأرض هو حالة توازن (بمقدار) وأن هناك ما يكفي من الموارد، إذا وجدت المساواة والعدالة في التوزيع، كما ينص الفكر الإسلامي بأنه إذا تحقق شرط العدل فليس هناك ندرة في الموارد، كما ينظر الإسلام إلى الأزمة البيئية العالمية الحالية على أنها نتاج مشكلة في الأخلاق وغياب العدل.

(١) سورة الرحمن الآية (٧-٥)

(٢) عبد الكريم العيوني، مرجع سابق، ٢٠١٠م، ص ١٠٢

المبحث الثالث

التوافق والتشابه بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة والوقف في النظم الغربية

المطلب الأول: التوافق والتشابه بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة:

الأوقاف أصول تخصص بطريقة التبرع أو الوصية أو تشتري لتمسك على سبيل الأمانة لأغراض خيرية عامة أو خاصة مفيدة للمجتمع، ومفهوم الوقف من نواحي كثيرة يشبه مفهوم الهبة الموقوفة المعروفة في الدول الغربية، وأدى التركيز على إدامة الأوقاف إلى تراكم الثروة المجتمعية على مر السنين حتى أصبحت الأوقاف تمثل قطاعاً اقتصادياً مهماً مكرساً لتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وقد أدت الأوقاف دوراً رئيسياً عبر التاريخ لتوفير مستدام للعديد من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها. وقد أخذ الغرب تجربة الأوقاف الإسلامية وأستفاد منها كثيراً، حيث تعتمد العديد من المؤسسات القوية وعلى رأسها كبرى الجامعات مثل (اكسفورد وكمبرج وكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وهارفارد الخ) بشكل كبير على الهبات الموقوفة التي تتلقاها.

ومن خلال ما تم عرضه في المبحث الثاني من هذا البحث نستطيع القول أن النظرة الفاحصة في مضامين النظام الوقفي سواء من حيث مصدر العملية الوقفية في منشؤها والأوعية المالية التي تتكون منها المحفظة الوقفية والجهات المستهدفة منها، وما ينبثق عن كل ذلك من مؤسسات وأنشطة وبرامج تطال مختلف أطراف العملية الوقفية وأهدافها، تجعل العلاقة بين النظام الوقفي والتنمية المستدامة ضرورة حتمية متلازمة فيما بينهما، وفيما يلي نورد بعض الأدلة من حيث مكامن التوافق والتشابه بين نظام الوقف الإسلامي

والتنمية المستدامة على النحو الآتي:

(١) أخذ الأجيال القادمة بعين الاعتبار حيث أن عدم اقتصار الاهتمام بالجيل الحاضر فقط وإنما أتسع ليشمل الأجيال القادمة، وهو الربط الجوهرى والأساسى بين نظام الوقف الإسلامى والتنمية المستدامة. فالوقف مثله مثل التنمية المستدامة تقوم على آلية الاستدامة والربط بين الأجيال، عبر ضمانه وهى أن تضل الاملاك الموقوفة مستغلة له، لا تباع ولا تتعرض إلى الإلتاف أو سوء التصرف، وبالتالي تظل أملاك الوقف تنتقل من جيل إلى آخر، بحيث الكل ينتفع بها دون نقصان بل تتزايد مع مرور الزمن. كما أنه يقدم عن طريق الناس ومن أجل الناس بدون الحاجة إلى المرور بالدولة، وهذا ما يتفق مع الأسس والركائز الاساسية للتنمية المستدامة.

(٢) تشترك التنمية المستدامة مع الوقف الإسلامى أن كليهما يهتم بأبعاد كثيرة تتعلق بحياة الناس مثل البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى والبعد الثقافى والبعد الإنسانى وغيرها، كما أن جميع هذه الأبعاد متشابكة ومتداخلة بعضها كمى وبعضها نوعى، ومن الصعوبة بمكان فصلها عن بعضها البعض.

(٣) تقوم التنمية المستدامة على التوازن بين حماية البيئة والتنمية، وهو من ضمن الأهداف الأساسية لها ويتوفق الوقف معها فى حماية البيئة حيث نجد أن أموال الوقف قد استغلت فى تعبيد الطرق داخل المدن وتنظيفها وتوفير الرعاية الصحية للحيوانات والطيور المريضة بما فى ذلك الطيور البرية، وهى ظاهره لم يعرفها تاريخ العالم إلا فى بلاد المسلمين، وقد ساهم الوقف فى تحقيق التنمية المستدامة

في المحافظة على البيئة وأحيائها الأمر الذي يمكن اعتباره مفخرة من مفاخر الحضارة الإسلامية^(١).

كما أن الوقف لعب دوراً مميزاً في مجال حماية البيئة نظراً لحث الإسلام على حماية البيئة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تعتبر حماية البيئة ومواردها والمحافظة عليها وتنميتها وأجب ديني يلتزم به كل أفراد المجتمع المسلم، بموجب مسؤوليته الفردية عن نفسه ومجتمعه تجاه ربه. وتأتي حماية البيئة في قمة سلم أولويات الشريعة الإسلامية فالحفاظ عليها ضرورتين من ضرورات هذه الحياة (النفس والمال) ومن الوجبات التي أقرتها الشريعة الإسلامية المحافظة على هاتين الضرورتين فجميع الوسائل التي يتم المحافظة عليها تأخذ حكم الواجب لأنه لا يتم الواجب إلا به فهو واجب^(٢).

٤) من أهم الأبعاد التي تهتم بها التنمية المستدامة هي بعد الموارد الطبيعية والبعد الاجتماعي، وأن اهتمام الوقف بإعادة توزيع الدخل وتحسين البنية التحتية للاقتصاد وتوفير القروض المالية لكثير من المشاريع الإنتاجية ماهي إلا دليل واضح على اهتمام الوقف باستغلال الموارد الطبيعية وتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

٥) من سمات التنمية المستدامة أنها تتوجه إلى تلبية احتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع، وهذا يمثل الهدف الرئيسي للوقف الذي يستهدف الفقراء والمساكين والأيتام والغارمين وأبناء السبيل من حيث توفير الحاجات الأساسية لهم من (طعام - مسكن - وتعليم وغيرها).

(١) سالم مصباح زقزوق، الاسلام وقضايا البيئة سلسلة كتاب البيئة ٣، المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية، الدوحة ٢٠٠٥، ص ١٤٧

(٢) الشاطبي إبراهيم بن موسى، الموقوفات في أصول الشريعة، دار المعرفة، ١٩٩٦م، ص ٧٨

٦) أن اهتمام التنمية المستدامة بمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات وتشجيع الاعتماد على الذات يتطلب الخروج من المركزية إلى اللامركزية وهو ما يتوافق في نظام الوقف الإسلامي حيث يتجلى عنصر اللامركزية عبر الممارسة الاجتماعية من الناحية الإدارية حيث لم تظهر إدارة مركزية موحدة تتولى جميع شؤون الأوقاف في الدولة، ووجدت إدارات متعددة غلب عليها الصفة المحلية وكان أساس عملها هو التسيير الذاتي وفقاً لشروط الوقف وتحت إشراف القاضي وبعيد عن الاندماج في جهاز الإدارة الحكومية ولم يظهر النمط المركزي في إدارة الأوقاف إلا في ظل الدولة الحديثة التي نشأت في العالمين العربي والإسلامي على مدى القرنين الماضيين. (١)

٧) تهتم التنمية المستدامة بتطوير الجوانب الروحية والثقافية في المجتمع، وأن اهتمام الوقف بتمويل المدارس والكليات ومراكز العلم ما هو إلا تعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع من خلال تضيق منابع الانحراف فهو أكبر دليل على اهتمام الوقف بالجوانب الروحية والثقافية في المجتمع.

المطلب الثاني

التوافق والتشابه بين نظام الوقف الإسلامي ونظم الوقف الغربية

ان نظام الوقف الإسلامي يقوم على أسس وأصول شرعية منبثة من الكتاب والسنة، عكس نظم الوقف الغربية مبنية على اجتهادات وقوانين بشرية منفصلة كلياً عن الدين والعقيدة، وبالرغم من ضعف أوضاع المسلمين الاقتصادية في معظم الدول الإسلامية في

(١) عبد الكريم العيوني، إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية لسلسلة رسائل جامعية (١١)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠١٠م، ص ٩٠.

الوقت الحاضر إلا أن حالة الأوقاف لا تزال مصدر قوة حضارية للعالم الإسلامي عبر التاريخ، حيث أن النظام الوقفي الإسلامي قد أنتقل إلى أوروبا أثناء الحروب الصليبية (1095 - 1291م) وقد أشار معظم المؤرخين إلى أن الوقف بالمفهوم الإسلامي قد ظهر في بريطانيا لأول مرة عام 1264م على يد (ولتر دي ميرتون) الذي كان مستشار للملك (هنري الثالث)، حيث كانت الوثيقة الذي كتبها (دي ميرتون) هي نفس الصياغة الإسلامية للوقف مع تغيير بسيط في المقدمات^(١).

ومن أسباب التوجه إلى الاعمال الخيرية بالدول الغربية نذكر منها ما يلي:

- ١- أحدثت الثورة الصناعية تكديساً للثروات في أيدي عدد محدود من رجال الأعمال، وجمعت هذه الثروات من عرق العمال فبدأ التذمر في صفوف الشعب جراء ذلك مما أدى إلى ظهور بواكير المؤسسات الخيرية. ثم بعد قيام الحرب العالمية الأولى وقيام الثورة الشيوعية في روسيا التي مثلت خطراً على رجال المال والصناعة والسياسة بتأليب العمال عليهم مما جعلهم يتبرعون بعشرات الملايين وإنشاء المؤسسات الخيرية التي تقدم خدماتها للطبقات الفقيرة والمهمشة.
- ٢- الضرائب العالمية التي فرضت على منشآت الأعمال مع إعفاءات التبرعات إلى الأعمال الخيرية من هذه الضرائب شجع رجال الأعمال على التوسع في إنشاء المؤسسات الخيرية والتبرع لها.
- ٣- بروز دور أمريكا الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية ومحاولة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (الاتحاد

(١) عارف نصر، "الوقف وأخر جليله العطاء والاحتواء والالغاء"، مجلة أوقاف الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠٥م، ص ٢١.

السوفيتي) بسط نفوذهما إلى أكبر مساحة من العالم أدى إلى توسيع مجالات العمل الخيري والمعونات منها على النطاق العالمي.

٤- تبرع الكثير من عامة الناس الذين يتبرعون للعمل الخيري في الغرب تدفعهم المعاني الإنسانية والدين.

ويمكن تناول التوافق والتشابه بين نظام الوقف الإسلامي ونظم الوقف الغربية من عدة زوايا، تشمل الأهداف والهيكل التنظيمي، وآليات الإدارة، وذلك على النحو التالي: (١).

الفرع الأول: أوجه التشابه:

1- الهدف الأساسي (النفع العام): في الإسلام: الوقف يُنشأ لتحقيق النفع العام مثل التعليم، الصحة، رعاية الفقراء، بناء المساجد.... الخ في الغرب: المؤسسات غير الربحية والوقفية تهدف إلى دعم المجتمع في مجالات التعليم، الصحة، البيئة، والثقافة.

2- استدامة الأصل وتنمية العائد:

- الحفاظ على الأصل واستثمار العائد لصالح المستفيدين من كلا النظامين.
- في كليهما يُشترط غالباً عدم التصرف في الأصل، وإنما يُستخدم ريعه لتحقيق الأهداف.

3- الطابع المؤسسي: غالباً ما يُدار الوقف عبر هيئات أو مجالس أمناء، ما يشبه المجالس الإدارية في النظم الغربية.

4- التشجيع على العمل الخيري: في كلا النظامين يُشجع الأفراد على التبرع أو تخصيص أموال لخدمة المجتمع، وغالباً تُمنح حوافز (شرعية في الإسلام، وضريبية في

(١) عارف نصر، مرجع سابق، ص ٢٢

(الغرب).

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف:

جدول (١) يبين أوجه الاختلاف بين نظام الوقف الإسلامي ونظم الوقف الغربية

الجانب	الوقف الإسلامي	الوقف الغربي
المرجعية	شرعية، تستند إلى القرآن والسنة	قانونية، تستند إلى القوانين المدنية
الطابع الديني	ذو طابع تعديدي في كثير من الحالات	غالباً علماني وغير ديني
المرونة في التغيير	تقليدياً أكثر محافظة في تغيير شروط الواقف	أكثر مرونة في تعديل الأهداف حسب المتغيرات
التصرف في الأصل	الأصل غير قابل للتصرف نهائياً	يمكن في بعض الحالات تصفية الأصل إذا لم يعد يخدم الهدف
التوثيق والرقابة	توثيق ديني وقضائي تقليدي	يخضع لرقابة قانونية ومحاسبية رسمية

المصدر: الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

وهنا نجد أن الأنظمة الإسلامية والغربية تتفق على مشروعية وقانونية الوقف، سواءً كان خالص بأكمله لله ورجاء لثوابه، أو كانت فيه مصالح خيرية أو غيرها، وفيما يلي سوف نبرز أهم أوجه التوافق والتشابه بين هذين النظامين وهي كالاتي: (١)

١- الهدف الأساسي في كل النظامين ليس هدف ربحي، وإنما هو هدف إنساني يتمثل في تقديم العون والمساعدة للآخرين، وقد توجد أهداف ثانوية تتمثل في الوقف الذي عند المسلمين والترست الخاص عند الغربيين، حيث الهدف نفع أقارب الواقف أو المتبرع أو الجهات التي يحددها.

٢- استمرارية الوقف ودوامه في كل من النظامين، فالأصل في الفقه الإسلامي أن الوقف على التأييد، وأن جاز البعض التوقيت في حالات معينة، وكذلك الأمر في

(١) عبد الكريم العيوني، مرجع سابق، ص ١٠١

النظم الخيرية الغربية.

٣- وجود المدير أو الناظر في كليهما، يتولى نظارة الوقف وإدارة شؤونه، وكذلك الأمين في الترس الخيري أو مجلس الإدارة في المؤسسة الوقفية إضافة إلى وجود مجلس أمناء في المنظمات غير الربحية، وذلك من أجل ضمان إدارة الأموال بما يحقق الغرض والغايات التي وجدت المنظمة أو المؤسسة الوقفية لأجلها، سواء كان للتعليم أو الصحة أو مساعدة الفقراء والمحتاجين... الخ.

٤- شروط الواقف معتبره في كل النظامين الإسلامي والغربي، غير أن المشروعية هي الأساس في النظام الإسلامي، بخلاف النظم الغربية التي قد لا تراعي هذه المسألة، فقد توجد أوقاف على جهات ليست بر مثل جمعيات الشواذ، وحماية الإجهاض وغيرها في الدول الغربية.

٥- أوجه الصرف الخيرية متشابهة في الغالب، مع وجود بعض الجزئيات، مثل بناء المساجد عند المسلمين والكنائس عند الغربيين.

٦- كلاً من النظامين خاضعان للمراقبة والمحاسبة، وأكثر دقة وضبط، وغالباً طرق الرقابة التي تستلزم الإدارة الرشيدة والشفافية والحوكمة، ووجود المراجع الخارجي والمدقق الداخلي.... الخ، وتتميز التجربة الغربية عموماً والاوربية بشكل خاص بالتجديد النظري والعملية المستمر للأبعاد القانونية والإدارية والتنظيمية للمؤسسات ذات الطابع الخيري^(١).

٧- يوجد إعفاء من الزكاة في الوقف الإسلامي، والإعفاء من الضريبة في الوقف

(١) الكبسي، عبد العزيز شاكر، التجربة الخيرية في العمل الخيري "الترست"، المؤتمر الثاني لأوقاف بالملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، ٢٠٠٦م، ص ٣.

الغربي.

٨- الملكية في كل من النظامين ليست لأحد من البشر، فالوقف الإسلامي محبوس لله تعالى، وفي النظم الغربية الوقفية يوجد مجلس أمناء يتولى الإشراف القانوني على الوقف، ودور المدير أو الأمين هو تحقيق الهدف الذي وجد الوقف من أجله، فإذا لم يتحقق الهدف تنزع منه الإدارة.

٩- الاستثمار الاجتماعي المسؤول موجود في كل من النظامين: فالوقفات الإسلامية لديها قائمة بالشركات التي لا يجوز الاستثمار فيها أو التعامل معها مثل الذي تستثمر في الخمر، وكذلك الوقفات الغربية لديها قائمة لا ينبغي الاستثمار فيها فيما يخص بالاستثمارات الخيرية مثل السلاح والغمار والكحول والسجائر، والشركات ذات الاثر السيئ على البيئة.

خلاصة القول: من خلال أوجه التشابه والاختلاف يمكن القول إنه رغم اختلاف المرجعيات الثقافية والدينية، إلا أن نظام الوقف الإسلامي ونظم الوقف الغربية يتشابهان في الجوهر من حيث الاستدامة، وتحقيق النفع العام، وتنظيم العمل الخيري.

وهناك عبارات أو مصطلحات يستعملها العمل الخيري في النظم الغربية القريبة والمشابه للوقف الإسلامي: شهدت المجتمعات الغربية كأوروبا وأمريكا نمواً مطرداً في الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية غير الهادفة للربح، على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين وتطورت تلك الأعمال والأنشطة على أساس عدد من الصيغ التنظيمية^(١).

وقد أصبح القطاع الخيري الغربي مع القطاع العام والخاص من أهم ركائز التنمية

(١) إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، ط١، دار الشروق، مصر، ١٩٩٨م، ص٦٦.

الشاملة المستدامة، خاصة بعدما أثبتته هذا القطاع من فعالية في مواجهة الأزمة العالمية لعام 2008م وتزداد أهمية هذا القطاع في التنمية الشاملة المستدامة لما يمتلكه من ثقة شعبية يفتقدها كل من القطاع العام والخاص لاختلاف مقاصد وغايات ووسائل كل قطاع، كما أن القطاع الخيري الغربي تمكن من تقديم خدمات لم تستطيع الحكومات أو القطاع الخاص تقديمها.

وقد تطور العمل الخيري في العالم الغربي حيث يعد الوقف أحد مؤسسات العمل الخيري وأهمها، واستعملت العديد من العبارات (المصطلحات) القريبة من الوقف الإسلامي نورد بعض منها:

١- **مصطلح endowment أي الهبات الدائمة:** ومعناها اللغوي الهبة، والوقف يشبه الهبات الدائمة التي تتصف بالديمومة مع قيود مشددة على التصرف في أصولها وريعها وطرق استثمارها، كما تخضع الهبات الدائمة إلى إدارة مالية صارمه ولا يجوز لها الدخول في استثمارات عالية المخاطر، وهي تكون على شكل ودائع طويله الأجل مع نسبة فائدة ثابتة في المؤسسات الخاضعة إلى أشرف الحكومة التي تقوم بتأمين ودائعها، ويمكن الاختلاف بين الهبات الدائمة الغربية والوقف الإسلامي هو أن الهبات الدائمة يمكن أن تستثمر الأصول الوقفية في المشاريع لربويه، بينما الوقف الإسلامي يستثمر في مشاريع وفق الشريعة الإسلامية.

٢- **مصطلح نظام الترس (Trust) أي الأمانة الوقفية:** معناها اللغوي وقف، أمانة، وقطاع الوقف الأهلي يدخل تحت مفهوم الأمانة الوقفية، ومعنى الترس

المرتبط بالوقف هو كل عمل يتعلق بعقار منقول يقوم مالكة بنقل السيطرة القانونية عليه إلى شخص يسمى الأمين أو الوصي الذي يباشر سلطاته بإدارة واستثمار المال لحساب المستفيدين الذي حددهم المالك، وينقسم الترسى بحسب المستفيدين منه إلى:

- **الترسى الخاص:** وهو شبيه الوقف الأهلى أى توزع منافعه على أشخاص معينين كالورثة.

- **الترسى الخبرى أو الترسى العام:** ويكون الغرض منه تحقيق نفع عام للمجتمع وهو شبيه بالوقف الخبرى^(١)

٣- مصطلح foundation أى المؤسسة الوقفية: هى هيئة أوقاف مختصة بالعمل الخبرى تستحوذ على أصول مالىة وقفية تستخدمها لتمويل أعمال النفع العام فى المجالات الخبرى المختلفة، وتندرج تحت هذا المعنى جميع أشكال المؤسسات الوسيطة، كالمؤسسات المستقلة التى تمنح معونات خبرى ذات أهداف اجتماعية، والمؤسسات الوقفية التابعة للشركات، والمؤسسات التشغيلية التى يقتصر عملها على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والدينية وغيرها^(٢).

٤- مصطلح Association أى الجمعية: هى التى يقوم بتكوينها عدد من الأشخاص، دافعهم حب الخير وخدمة المجتمع أو فئة اجتماعية معينة، وهى تختلف عن صيغة المؤسسة الخبرى، وتعتمد فى تمويل نشاطاتها على اشتراكات

(١) محمد عبد الحليم عمر، نظام الوقف الإسلامى والنظم المشابهة فى العالم العربى، دراسة مقارنة، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للأوقاف، الصبح التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦م، ص ٥.

(٢) ياسر عبد الكريم الحورانى، الغرب والتجربة التنموية للوقف أفاق العمل والفرص المفاده، للمؤتمر الثانى للأوقاف الصبح التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦، ص ٥.

الأعضاء وتلقي الهبات والحصول على المساعدات بما في ذلك المساعدات الحكومية^(١).

أن هذه المصطلحات المستعملة في الأدبيات الغربية في مجال العمل الخيري الوقفي تتضمن معنى الوقف الذي يقوم على التبرع أو التصدق بمال وعدم التصرف فيه واستثماره وصرف عائده على أغراض البر وأنشطة الخير، تشبه الوقف الإسلامي من حيث غرضها المتمثل في الانفاق على الأعمال الخيرية.

وقد عرف مفهوم الوقف بتطور كبير في بداية القرن الماضي حيث أخذت فكرة الوقف جذور أعمق خاصة في أمريكا رائدة العمل الخيري التطوعي في العالم، وطراً تغيير على مفهوم الوقف الخيري الثابت، إذ قامت أوقاف ذات مرونة كبيرة من حيث مجالات استخدامها، وركز النظام الجديد على أموال الوقف ذات راس مال خيري مخاطر يتم استثماره في أنشطته تتطلب المخاطرة وتوقعات لم تكن تتحملها الحكومة ولا الأفراد.

ومن أشهر المؤسسات الغير ربحية بالغرب كالتالي:

١- صندوق الوقف القومي للديمقراطية:

يهدف إلى ترويج الديمقراطية والدفاع عنها في العالم، وهو من الصناديق التي يدعمها الكونجرس الأمريكي، وتوجه نشاطاته إلى الشرق الأوسط لتعزيز برامج محلية تصل إلى سبعين برنامج، ويغطي قسم كبير منه في المنطقة العربية، من خلال دعم المنظمات المحلية التي ترسخ مفاهيم الديمقراطية، فمثلاً يقوم الصندوق من خلال مؤسسة فرعية في المغرب بوضع برنامج تثقيفي للمواطنين المغاربة لتعريفهم بحقوقهم المدنية والسياسية^(٢).

(١) أحمد قاسمي، الوقف ودوره في التنمية البشرية مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقد ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٣-٤.

(٢) ياسر عبد الكريم الحوراني، تجربة الوقف في إطار عالمي، مجلة أوقاف السنة الرابعة، العدد ٦، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م. الأمانة العامة للأوقاف، الكويت ص ١٨٦

٢- مؤسسة بيل وميلندا جيتس الخيرية: انشأت هذه المؤسسة عام 2000م عن طريق دمج مؤسسة جيتس التعليمية ومؤسسة ويليام أتش جيتس الصحية وقد وصلت أموال الوقف فيه إلى ما يعادل 29,2 مليار دولار تقريباً^(١) ويتمحور نشاطها في أربعة برامج وهي: الصحة العالمية، التعليم، المكتبات، برنامج شمال غربي المحيط الهادي، ففي برنامج الصحة تقدم خدمات في مواجهة أمراض نقص المناعة والشلل وغيرها. وفي برنامج التعليم يحصل أصحاب الدخل المنخفضة والطلاب الموهوبين على منح دراسية في جامعة كامبردج، وفي برنامج المكتبات تساهم هذه المؤسسة بمساعدة المجتمعات الفقيرة في مجال الكمبيوتر وخدمات الأنترنت، وفي برنامج شمال غربي المحيط الهادي تتلقى المؤسسات الغير ربحية مساندة ومنح اجتماعية، خصوصاً في واشنطن و أريحون ضمن مشروع متخصص بإسكان يطلق عليه برنامج العائلات السليمة^(٢).

٣- المؤسسة الدولية الخيرية لمساعدة المجتمعات المحلية (فينكا): تسعى هذه المؤسسة في إعادة تأهيل الأفراد خصوصاً النساء عن طريق قروض صغيرة تتراوح بين

50 - 300 دولار وقد أطلقت المؤسسة مشروع " الوقف العالمي للفقراء " الذي يقدم تسهيلات مصرفية غير محدودة، ويركز هذا المشروع على التجمعات القروية، ولهم حوالي 230 ألف زونه في العالم، لديهم مدخرات تبلغ قيمتها حوالي 10 ملايين

(١) حسب إحصائيات ٢٠٠٦م أنظر الموقع الإلكتروني: www.Foundationcenter.org

(٢) أنظر الموقع الإلكتروني: www.ogwani.com

دولار^(١).

٤- **وقفية روكفلر Rockefeller Foundation** : تأسست هذه الوقفية عام 1913 وتهدف إلى التقدم في مجالات التعليم وأبحاث الصحة العامة ومن ذلك تطوير لقاحات الوقاية من الحمى الصفراء، ثم توسع اهتمامها نحو تحديث القطاع الزراعي، خاصة في الدول النامية، وهو ما يعرف بالثورة الخضراء، حيث منحت هذه المؤسسة الحكومة الأمريكية قطعة أرض بني عليها مقر الأمم المتحدة في نيويورك، كما أسست تشيس منهاتن وشركة بان أمريكيان وجامعة شيكاغو. وفي عام 2004 بلغت الثروة التي تملكها المنظمة أكثر من 3,2 مليار دولار، ولديها 168 عاملاً عبر العالم من المتخصصين في الأعمال الإنسانية^(٢) وما يميز هذه المؤسسات الغير ربحية عن المؤسسات التي تقصد الربح هو انعدام وجود أي حق قانوني لأحد على عائدات هذه المؤسسات.

ومما سبق يتضح لنا أن الوقف المعاصر بالغرب يتنوع ضمن جهود دولية واسعة النطاق وتشارك مؤسسات عالمية ببرامج وأنشطة ووقفية في جميع أنحاء العالم، ويمكن الاستفادة من التجربة الغربية في مجال الوقف للنهوض بنظام الوقف الإسلامي فيما يلي:

- تزيد المنح الحكومية التي تقدم إلى مؤسسات العمل التطوعي في الغرب من النهوض بهذا القطاع على عكس قاعدة الالتزامات المالية للدول الإسلامية المتعلقة بتطوير الأوقاف كونها ضعيفة جداً.

أ- يمكن تفعيل نظام الدعم والتمويل الوقفي من خلال الاستفادة من تجربة المصارف الإسلامية وتطويرها لصيغ استثمارات عديدة.

(١) انظر الموقع الإلكتروني: www.usinfo.state.gov

(٢) ياسر عبدالكريم الجوراني، الغرب والتجربة التنموية للوقف آفاق العمل والقرض المفاد، مرجع سابق، ص ٢٧، وانظر موقع المنظمة: www.rockfound.org

- ب- الاستفادة من بورصات الأسهم والاستحواذ على نسب عالية من الأسهم لشركات صاعدة والقيام بدور تمويي من خلال توجيه السياسات التي يتخذها مجلس الإدارة.
- ت- الدول العربية والإسلامية يوجد فيها بعض الشرائح الاجتماعية التي لا تخلو من حظ الوفرة والغنى، حيث تصل فيها معدلات الدخل الفردية إلى مستويات تنافسية مع البلدان الغربية.
- ث- تطبيق نظم الحوكمة الحديثة كما هو معمول في المؤسسات الوقفية الغربية، مثل الشفافية والمساءلة ومعايير الأداء.
- ج- تطوير تشريعات وقفية تسمح بإعادة توجيه الوقف ضمن ضوابط شرعية إذا تغيرت الظروف.
- ح- تشجيع إنشاء أوقاف لدعم البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال.
- خ- بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات والمستشفيات والشركات لتفعيل دور الوقف.
- د- الاستفادة من آليات وأدوات النظم الغربية الحديثة لتطوير نظام الوقف الإسلامي ضمن إطار شرعي، بما يضمن فاعليته واستدامته في خدمة المجتمعات الإسلامية.

الخاتمة: ان الوقف شريعة ربانية من صنع الله تعالى وليس من صنع أحد من البشر، حيث يعد الوقف من الصدقات الجارية التي أمرنا بها رب العالمين وحث عليها رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم. وهي فرع من فروع الإيمان مرتبطة بالصدقة الجارية لطلب

الثواب والتقرب إلى الله سبحانه وتعالى، ومرتبطة بالأيمان بالله ورسوله من خلال كتاب القرآن والسنة، بالإضافة إلى المرونة الفقهية في أحكامه، مما يجعله مستدام وصالح لكل مكان وزمان. ويمثل الوقف أداة حضارية متميزة في خدمة التنمية المستدامة وتعزيز التكافل الاجتماعي وقد أثبت فعاليته عبر العصور في العالم الإسلامي، وبالرغم من تباين المرجعيات بين الوقف الإسلامي ونظم الوقف الغربية، إلا أن نقاط الالتقاء بينهما كثيرة، وإن الوقف قادر على معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعرقل أو تقيد المجتمعات الإسلامية في العصر الراهن، غير أن الأمر يحتاج إلى مراجعة عميقة وجذرية لنظام الوقف تركز على أساس التعامل معه كأداة رئيسية لا يمكن الاستهانة بها في تمويل التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة وهذا لن يأتي إلا من خلال رسم سياسات جادة تسعى إلى إخراج الوقف من حالة التردّي والجمود الذي أصابه.

ومن خلال بحثنا هذا تبين لنا كيف أن نظام الوقف الإسلامي يشكل دليلاً قاطعاً لا شك فيه بأن الحضارة الإسلامية عرفت مضامين التنمية المستدامة وطبقته على أرض الواقع) أي أنها قد سبقت التنمية المستدامة في الظهور والتطبيق في الانظمة الغربية) مما يحتم علينا كشعوب عربية وإسلامية إعطاء الأولوية لإحياء الذاكرة الاجتماعية لشعبونا في عملية استشراق مستقبلها والاستفادة من إمكانياتها الذاتية وهذا لا يعني الانجرار إلى الماضي بآلياتها السابقة بل أن عملية الأحياء هذه لها منطلقات مغايرة في العطاء والإبداع و استثمار كافة الإمكانيات التي يمكن الاستفادة منها في بنا مستقبل مشرق لهذه الأمة، وبما أن العالم كله يشهد مشاكل بيئية كارثية تزداد يوماً بعد يوم بسبب الاستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية وانعدام الوعي والثقافة البيئية من خلال الا مبالاة

واللامسؤولية التي يتمتع بها أفراد المجتمع والمؤسسات والهيئات الفاعلة في الإسراف والتبذير، مما سبب ذعر المجتمع الدولي بضرورة استعجال البحث عن وسائل للتخلص من هذه المشكلة التي تهدد الحياة البشرية والحيوانات والنبات خاصة أن هذه المشاكل البيئية أصبحت تهدد الحياة على الأرض نتيجة لعدم التوازن العقلاني، فإن من الأهمية بمكان أنتهاج نموذج تنموي مستدام يقوم على أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حداً سواء، وبما أنه في الوقت الحالي لا توجد حلول مستدامة تقلل من استنزاف الثروات والموارد الغير متجدده كنموذج يحتذى به، فإن الدين الإسلامي هو الذي يمكن أن يحتذى به العالم بأسره باعتباره من أوائل الداعين إلى التنمية المستدامة والدليل على ذلك هو في القرآن الكريم والأحاديث النبوية فلماذا لا يؤخذ بها، فهي الحل المستدام والأمثل.

نتائج البحث: بناءً على ما سبق تقديمة نستنتج الآتي:

- ١- أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم قديم، وقد حث عليه الإسلام، ولكنه كمصطلح حديث النشأة.
- ٢- أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب أن تكون عملية مستمرة تسعى إلى تغيير شامل، الهدف منها الارتقاء بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الجانب البيئي، وهذا هو حال الوقف باعتباره عمل خيري تدوم منافعه، من خلال تنوع موارده وتعدد مصارفه،
- ٣- نظراً لشمولية الوقف وتعدد مجالاته ومصارفه، فإن له أثر واضح على تنمية المجتمع شملت العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية والإنسانية والبيئية في

تحقيق التنمية المستدامة.

- أن للوقف دور بارز ومميز ماضياً وحاضراً في دعم مختلف جوانب التنمية المستدامة بأبعادها الآتية:
- ✓ البعد الاقتصادي: من خلال رفع الاستهلاك وبالتالي زيادة الاستثمار الإنفاقي مما يؤدي لزيادة الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي تقليل معدلات البطالة.
- ✓ البعد الاجتماعي: نلاحظ ذلك من خلال تحقيق التكافل الاجتماعي ودعم العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفجوة بين الطبقات.
- ✓ البعد البيئي: من خلال ما أسهم به في حماية الموارد البيئية والاهتمام بنظافة المدن، ورعاية الحيوانات والطيور والرفق بها.
- كما يساهم الوقف في دعم التنمية الاقتصادية من خلال دوره في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، ويساهم في زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي بدوره يساهم في زيادة الإنتاج.
- يسهم الوقف في مجال حقوق الإنسان من خلال وفاء دين المدينين المعسرين وفي فك المسجونين منهم.
- هناك علاقة وثيقة بين الوقف والتنمية المستدامة من حيث وجود توافق بين الأهداف والسمات الأساسية للوقف والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى التوافق والتشابه الكبير بينهم.
- هناك توافق وتقارب كبير بين نظام الوقف الإسلامي ونظم الوقف الغربية، مما

يجعل الاستفادة من النظم الغربية الحديثة من حيث الآليات والتنظيم والحوكمة، بما يضمن تطوير نظام الوقف الإسلامي دون الإخلال بروحة الشرعية فيزداد امتداداً لتاريخنا المشرق، وقوة فاعلة في بناء مستقبل مزدهر.

التوصيات: من خلال النتائج السابقة تم تقديم التوصيات الآتية:

١- التأكيد على فاعلية نظام الوقف الإسلامي في دفع عجلة التنمية المستدامة في عصرنا الحالي.

٢- انتهاز نموذج تنموي مستدام يقوم على أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حدأ سواء.

٣- البحث عن معايير أو مؤشرات موضوعيه وواقعية لقياس الاستدامة.

٤- يجب التزام الدولة برد الأوقاف الخيرية إلى أوجهها التي حددها أصحابها، من أجل بث جذور الثقة بين المجتمع والدولة ودعم المشاركة الفاعلة بينهما لتحقيق الرقي والتقدم لفئات المجتمع.

٥- إعادة تحفيز أفراد المجتمع إلى الوقف باعتباره صدقة جارية ينفع بها الواقف في حياته وبعد مماته.

٦- فصل ميزانية الأوقاف عن ميزانية الدولة نظراً لخصوصية الوقف في موارده ومصارفه بحيث يحافظ على الذمة المالية له حتى يمكن الالتزام بتطبيق شروط الواقفين.

٧- من الهام تحديث وتجديد القوانين الوقفية بما يتناسب مع تطورات العصر الحالي.

٨- ينبغي الأخذ بمعايير الحوكمة في تدبير الوقف من حيث توفير الشفافية والمساواة والمساءلة.

٩- اعتماد وسائل التخطيط الاستراتيجي في رسم سياسات الأوقاف والتحول التدريجي من نظام الوقف التقليدي إلى نظام الوقفي المعاصر.

١٠- ينبغي دمج الاصاله مع المعاصرة في إدارة الوقف، واعتماد أدوات تكنولوجيا واستثمارية فعالة، يمكن أن تعيد للوقف دوره الريادي في تحقيق التنمية ومواجهة التحديات.

١١- الاستفادة من تطورات العمل الخيري في البلدان الغربية وأخذ ما قد يتناسب ويتوافق مع الوقف الإسلامي في التقدم وتجديد نظم الوقف.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

الكتب:

١. أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام (٢٠١٨) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٢. الأيوبي، عبد الكريم. إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية). الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، (٢٠١٠).
٣. حمدي صالح، نادية. الإدارة البيئية المبادئ والممارسات. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (٢٠٠٣).
٤. زقزوق، سالم مصباح. الإسلام وقضايا البيئة. الدوحة: المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية، (٢٠٠٥).
٥. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة. دار المعرفة، (١٩٩٦).
٦. الصوفي. مفهوم الأصالة والمعاصرة وتطبيقاته في التربية الإسلامية.
٧. العلي، لطفى. التنمية الاقتصادية. جامعة القاهرة، (١٩٩٣).

٨. العوادي، حسين عبد المطلب. الوقف الإسلامي وتطور أدواته. بيروت: دار الفكر المعاصر، (٢٠٠٠).
٩. غانم، إبراهيم البيومي. الأوقاف والسياسة في مصر. ط١. مصر: دار الشروق، (١٩٩٨).
١٠. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. مستقبلنا المشترك. ترجمة كامل عارق. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (١٩٨٧).
١١. المحارب، عبد العزيز قاسم. التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة، (٢٠١١).

رسائل وأطروحات جامعية:

- قاسمي، أحمد. الوقف ودوره في التنمية البشرية مع دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (٢٠٠٨).

المجلات العلمية:

١. بونجاب، عادل، وهاجر سي ناصر. "الوقف الإسلامي في التنمية المحلية المستدامة". مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ٣٤، العدد ٣ (فبراير ٢٠٢٣).
٢. الحنطي، أحمد محمد. "الثبات والمرونة في الشريعة الإسلامية بين التجديد والانفتاح". دراسات علوم الشريعة والقانون ٤٢، العدد ٢ (٢٠١٥).
٣. الحوراني، ياسر عبد الكريم. "تجربة الوقف في إطار عالمي". مجلة أوقاف، السنة الرابعة، العدد ٦، (٢٠٠٤).
٤. الصالحي، بن عمارة. "الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (٢٠١٤).
٥. صالح، صالح، ونوال بن عمارة. "الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف -". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ١، العدد ١ (ديسمبر ٢٠١٤).

٦. نصر، عارف. "الوقف وآثار جدلية العطاء والاحتواء والإلغاء." مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، (٢٠٠٥).

٧. الهاشمي، د. إيمان أحمد محمد خليل. "الوقف وأهداف التنمية المستدامة." مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية.

٨. واضح، فواز، ورامي حريد. "آليات وصيغ مستحدثة لتنمية موارد الوقف الإسلامي وتحقيق التنمية المستدامة." مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، ٢، العدد ٣ (٣٠ ديسمبر ٢٠١٧).

أوراق ومؤتمرات وتقارير بحثية:

١. جدار، رياض. "الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة." في أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة. قسنطينة: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية قسنطينة، (٢٠١٧).

٢. الحوراني، ياسر عبد الكريم. "الغرب والتجربة التنموية للوقف آفاق العمل والفرص المفادة." للمؤتمر الثاني للأوقاف الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، (٢٠٠٦).

٣. الرزاق، عادل عبد الرشيد. "تعزيز العالم الإسلامي من التوافق بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة." ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الدولي حول: أسس تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، ٣-٤ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٢).

٤. العماري، عمار. "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها." ضمن المؤتمر الأول حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة سطيف، (٢٠٠٨).

٥. عمر، محمد عبد الحليم. "نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي، دراسة مقارنة." بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف، الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، (٢٠٠٦).

٦. العوطي، بدرية عبدالله. "المرأة العربية في التنمية البيئية المستدامة." الملتقى العربي حول دور

- المراة العربية في التنمية المستدامة ومؤسسات المجتمع المدني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر، (٢٠٠٨).
٧. الكبيسي، عبد العزيز شاكر. "التجربة الخيرية في العمل الخيري 'الترست'". المؤتمر الثاني للأوقاف بالملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، (٢٠٠٦).
٨. الملاوي، د. أحمد إبراهيم. "الوقف الإسلامي: اقتصاد وإدارة حضارة". بحث مقدم للمؤتمر الثالث للأوقاف بالملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية، (٢٠٠٩).
٩. موسى، غادة علي. "مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة". ضمن المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية: التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (٢٠٠٧).

مصادر إلكترونية:

١. "حسب إحصائيات ٢٠٠٦م". Foundationcenter.org.
٢. <https://www.google.com/search?q=OGWANI.com>
٣. USINFO.state.gov.
٤. Rockfound.org.



جامعة الناصر

AL-NASSER UNIVERSITY